المسؤولية القانونية للعمل الصحفي في السودان وفقاً لقانوني الصحافة والمطبوعات والعقوبات

د. ياسين آدم بساطي مصري*

المستخلص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على موضوع المسؤولية القانونية للعمل الصحفي في السودان، في ظل عدد من القوانين المنظمة للنشاط الإعلامي الصحفي، والتي يخضع لها الصحفي السوداني، وهدفت الدراسة لمعرفة التشريعات و القوانين المنظمة للعمل الصحفي، والمسؤوليات القانونية المترتبة على مخالفة هذه القوانين، وعرض أبرز المواد القانونية التي يتعرض لها الصحفي في حالة مخالفته هذه القوانين. وسعت الدراسة للإجابة على تساؤل رئيسي، وهو ما هي الضوابط القانونية والإدارية المنظمة للعمل الصحفي في السودان، وما المسؤوليات القانونية المترتبة على ممارسة العمل الصحفي، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي، وفي النهاية خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج الهامة منها يترتب على مخالفة القوانين المنظمة للعمل الصحفي في السودان مسؤوليات قانونية و عقوبات جنائية وأخرى مدنية يمكن أن تطال مجموعة من الشركاء والفاعلين في العمل الصحفي، وأيضا يخضع الصحفي السوداني بجانب خضوعه لقانون الصحافة والمطبوعات الصحفية لأحكام قانون العقوبات للعام 1991 م، وقانون المخابرات الوطني وقانون المصنفات الأدبية و الفنية و قانون الصحة العامة، أيضا أشتراط قانون الصحافة والمطبوعات للصحفيين في عام 2009م من أجل ممارسة العمل الصحفي الكثير من الضوابط والقيود القانونية والإدارية على الصحفيين وعلى المؤسسات الصحفية، وأخيراً أن كثرة المتدخلين في المجال الصحفي يخلق صعوبات في تحديد الفاعلين الأصليين وشركائهم في الجريمة الصحفية .

*أستاذ مساعد كلية المعلومات والإعلام والعلوم الإنسانية - جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا - دولة الإمارات العربية المتحدة.

Abstract :

This study sheds light on the legal responsibility for journalistic work in Sudan in the context of a number of regulations governing journalistic and media activity in Sudan. The study aims to identify the legal consequences of violating the rules and regulations imposed on journalistic activity in this country, with emphasis on the most notable articles of the law to which journalists could be subjected in cases of violation. The study adopts the descriptive, Analytical and historical methods. At the end, the study has reached a number of conclusions as follows , consequences of violating the regulations organizing journalistic work in Sudan involve legal action , criminal or civil responsibility; Sudanese journalist is subject to a range of regulations on top of the specifically publications regulations including 1991penal code and national security law; Sudanese journalistic institutions should conform with administrative and obligations imposed by 2009 regulations pertaining to press and publication; large number of people involved in the journalistic domain make it difficult to assign clear responsibility to any of partners in a journalistic criminal offense.

مقدمة:

ظلت قضية المسؤولية القانونية للصحفيين موضعاً للنقد أو لفي العديد من دول العالم على مختلف الجهات السياسية، وهو التداو لا الذي يظلم لصاحبه أو تعقد من أجلها المؤتمرات والندوات والسمنارات، حيث عتج ميعها إلى التوازن بين حرية التعبير وحماية حقوق الأفراد، ونجد أن دستور جمهورية السودان لا انتقالي لسنة 2005 م، قد أورد في هذا الصدد فيما دهر رقم (27) تحت عنوان وثيقة الحقوق، "تعتبر كلاً لحقوق الحريات المضمنة في اتفاقات العهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والمصادق عليها من قبل جمهورية السودان، جزءاً لا يتجزأ من هذا الوثيقة، وتنظم التشريعات الحقوق الحريات المضمنة في هذا الوثيقة ولا تصدرها أو تتقصص منها⁽¹⁾". كما أشار في المادة (39) من الدستور إلى ضمان حرية الإعلام والصحافة والالتزامات المترتبة عليها، حيث جاء فيها ما يلي⁽²⁾:

/1

لكل مواطن الحق في حرية التعبير وتلقي ونشر المعلومات المطبوعات، والوصول إلى الصحافة ونمسا سب النظام والسلامة والأخلاق العامة، وذلك وفقاً لما يحدده القانون.

/2

تكفل الدولة حرية الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى وفقاً لما ينظمها القانون في مجتمع ديمقراطي
3/ تلتنز مكافئة وسائل الإعلام بأخلاق المهنة وبعدها إثارة الكراهية الدينية أو العرقية أو العنصرية أو الثقافية أو الدعوة للعنف والحرب.

والقوانين المنظمة للنشاط الصحفي في السودان أجمعت على اختلاف في

موادها واضحة ومفصلة بشكلاً دقيقاً للمسؤوليات القانونية للصحفيين ومسؤوليات رئيس التحرير، منحياً لمسؤولية الجنائية أو المدنية، لذا يستلزم ما للصحفيين قبل نشر أي مادة صحفية، أن يتوخى الدقة والمسؤولية فيما ينشره، والتأكد من عدم مخالفتها للقانون والمنظم للنشر ذلك أنجر أئماً للصحافة والنشر تترتب عليها مسؤوليات وعقوبات جزائية.

مشكلة الدراسة:

إن عملية نشر الأخبار والمعلومات في الصحف، قد ينطوي عليها في بعض الأحيان المساس بحقوق الأفراد أو الجماعات والمؤسسات، كأن يتضمن جرمة قذف أو سب أو إهانة سمعة أو انتهاك خصوصية، ومن ثم لا للمتابعة والرصد والدراسات والتقارير التي تقدمها بعض الجهات المعنية^(*)، تبيناً لأداء الصحافة السودانية لوظيفتها والصحفيين السودانيين لواجباتهم المهنية والأخلاقية والقانونية والتزامهم بالحق وقالوا اجبة دستوراً قانوناً، وعلى النحو الذي تتطلبها المصلحة العامة والخاصة، تبيناً أنها كالكثير من الانتهاكات والتجاوزات للقانونية والمهنية والمساسب الحقوق والمنصوص عليها دستوراً وقانوناً . ومن هذا المنطلق ينشأ التساؤل للرئيس للدراسة هو: ما هي حدود المسؤولية الجنائية والمدنية للصحفي في قانون الصحافة السوداني العام

2009م؟ ويتفرع عن هذا التساؤل للرئيس مجموعتان من الأسئلة الفرعية التي سترد ضمن تساؤل التالدراس

أهمية الدراسة:

تتأتى أهمية الدراسة في تناولها

للممارسات الصحفية غير المنضبطة من قبل بعض المنتسبين للصحافة، مما أدى إلى وقوع الكثيرين منهم في مخالفات قانونية، سواء مخالفة قانون الصحافة أو قانون العقوبات، الأمر الذي يتطلب معه ضرورة البحث في التقصيف لهذه الظاهرة المتزايدة والمتنشرة كما أن ظهور جيل جديد من الصحفيين الذين دخلوا ميدان عمل الصحافة غير مسلحين بالمعرفة القانونية اللازمة، والاطلاع الكافي على المسئوليات القانونية للصحافة، استدعى بالبحث الدراسة لمعرفة أسباب ذلك .

كذلك لتفسير بعض نصوص قانون الصحافة بصورة متناقضة، خلق شياً من الضبابية والتشويش في فهم بعض الصحفيين للقانون، مما أوقع الكثيرين في مخالفات تجاوزت احتظرها القانون

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

/1

معرفة مديان التزايدات الصحفية السودانية بحدود المسؤولية المدنية والجنائية للقوانين المنظمة للعمال صحفياً بالبلاد.

/2

التعرف على كيفية تحديد المسؤولية الجنائية والمدنية للصحفيين وفقاً للقانون الصحافة لعام 2009م، وقانون العقوبات بالسودان لعام 1990م.

/3

معرفة طبيعة المخالفات التي تجاوزت القانون نية لقانون الصحافة لعام 2009م، وقانون العقوبات بالسودان لعام 1990م.

/4 إجراء مقارنتنا بين المخالفات القانونية لقانون الصحافة لعام

2009م، مقارنتنا مع قانون العقوبات بالسودان لعام 1990م.

تساؤلنا لدراسة: تسعيل الدراسة لإجابة على التساؤل التالي:

1/ ما هي المسؤولية القانونية المترتبة على ممارسة العمال صحفياً؟

2/ ما هي الضوابط القانونية والإدارية المنظمة للعمال للصحفيين الوارد في قانون الصحافة والعقوبات السودانية؟

3/ من هما الأشخاص المعروضون للمسائلة القانونية؟ وما هي أساس مسؤولياتهم؟

4/ كيف ينظم المشرع السوداني المسؤولية المدنية والجنائية المترتبة على المخالفات الصحفية؟

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث المنهج التارخيوي الوصفي التحليلي الذي

"يعتمد على دراسة الظاهر كماتو جدياً الواقع، ويهتم بوصفها وصدقاً دقيقاً ويعبر عنها كيفاً بوصفها وتوضيح خصائصها، وكمياً بإعطائها وصفاً قيمياً من خلال أرقام وجدولتو ضحك قدان هذا لظ

اهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى⁽³⁾ " ويعتبر المنهج الوصفي مظهر واسع ومرن يتضمن عددا من المناهج والأساليب الفرعية المساعدة على المسوح الاجتماعية أو الدراسات الميدانية أو دراسة الحالة وغيرها . ولهذا يكاد المنهج الوصفي يشمل كافة المناهج الأخرى باستثناء المنهج التاريخي التجريبي، ذلك لأن عملية الوصف والتحليل للظواهر تكاد تكون مسألة مشتركة وموجودة في كافة أنواع البحوث العلمية⁽⁴⁾ .

مصادر جمع المعلومات والبيانات:

استعان الباحث بمصادر مختلفة ومتعددة لجمع المعلومات والبيانات، منها المصادر الأولية مثل مراجع الوثائق والمقابلات الشخصية والمصادر الثانوية مثل الكتب والمجلات والصحف وغيرها.

حدود الدراسة: يمكن تقسيم حدود الدراسة إلى الآتي:

الحدود الزمانية: غطت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من 30/09/2009 وحتى

1/1/2014م، وهي الفترة التي أجري فيها صدور قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية السارية المفعول حالياً، وكذا شهدت هذه الفترة الكثير من تجاوزات النشر الصحفي.

الحدود المكانية: يغطي الدراسة من الناحية المكانية جمهورية السودان بحدودها الجغرافية المعتدلة رفقة دولها.

الحدود البشرية: ويغطي الدراسة من الناحية البشرية كلاً من الصحفيين الذين يمارسون العمل الصحفي في السودان يخضعون للقوانين المنظمة للعمل الصحفي في السودان .

الحدود الموضوعية

: يغطي الدراسة من الناحية الموضوعية القوانين المنظمة للعمل الصحفي في السودان .

الدراسات السابقة - :

الدراسة الأولى: دراسة حليلة زكرياوي⁽⁵⁾ :-

هدفت الباحثة مندر استهما معرفة الكيفية التي ينظمها المشرع عالجاً لحرية الصحافة من حيثها مسؤولية الجائنية، بالموافاة مع النصوص الدستورية التي أقر حرية الصحافة، ومعرفة كيفية العمل المشرع معادلة إقامة التوازن بين حق الصحافة في الحرية كغاية ديمقراطية، وحق المجتمع في حماية محارمهم

سألة طبيعية، واستخدمت الباحثة فيدر استنها المنهج الوصفي التحليل

وتوصلت الى در اسلة عدد امنا النتائج أهمها - :

1/ أن المشر عالجز ائر يلميشتر طتقديمشكوى المجنيعليه للمتابعة الجنائية عنالجر يمة الصحفية، و عليهحبذ الو أنالمشر عأ عاد النظر فيهذا النقطهبالذات لأنمسألة الشر فوالا اعتبار ذاتية خاصة بالم جنيعليه وحده. لقدكشفتلنا الدر اسلة أنالمشر عالجز ائر يلميخصالصحفيبحكم خاصخلالمر حلةالت حقيق، فاستجو ابهيتكمبكيةالأفر ادبالر غمناًصاحب رأي.

2/ مايعابعلى المشر عالجز ائر يأنهلميحظر الحبسال مؤقتفيالجر ائمالصحفية بشكلعام، مخالفا فيذ لكالكثير منالتشريعاتبما فيها المصريو الفرنسي، ومنهنا نناشد المشر عالجز ائر يأنيحظر هذا الإلج ر اءلما فيه مناجا فيحقا الصحفي، ومادامالمشر عتخلى عنعقوبة الحبسفيكثير منالجر ائمالصحف يةكانأولى بهأنيحظر الحبسال مؤقت. ومايحسبالمشر عالجز ائر يأنهقصر مدة التقادمفيالدعوى ال عمومية والمدنية الناشئة عنالجر يمة الصحفية.

3/ بعددر استئالللجز اء فيالجر يمة الصحفية تبينلنا خصوصيتها بالنسبةلهذا النو عنالجر ائم، إذأنال مشر عنصعلى بعضالجز اء اتفقانوالعقوبات، فيحيننصلعلى البعضالآخر فيقانونالاعلام، ولع لأخطر هذاالعقوباتيعقوبةوقفالصحيفة حيثأنالمشر علميحدد مدة الوقالمؤقت، ولميعطمبرر ا توجبيللو قفالنهائي، منثمندعو المشر عالجز ائر يأنينظمالوقفالمؤقتللصحفية بتحديدمدته، معاً حاطة هذا الإلج ر اءبضماناتكتنالكالتينصلعليها المشر عالفرنسى. فيحينندعو هالأنيتخلى عنعقوبةال وقفالنهائيبما فيها منخطور ةسواء على الصحفية والعاملينفيها منجهة أو على القارئمنجهة أخرى .

الدراسة الثانية - :دراسة إبراهيمعليحمادي (6) :

هدفالدر اسلة لمعرفة خطورة انتهاكحرمة الحياة الخاصة، واتخذت منالخطأ الصحفي نموذجاً للدر اسة، وذلككدر اسة مقارنة، تتضحمنخلالهامدى وحدود الحياة الخاصة، وطبيعة المسؤ ولية لتييمكنأن تنتشأ بسببالخطأ الصادر منالصحفي، وتضمنالبحثالعديد منالأفكار والآراء التي يمكنأنت

ضعلو لامتثال هذا الانتهاك للحياة الخاصة، واستخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي .
وتوصل في نهاية بحثها إلى جملة من النتائج أهمها:

1/ أن مهنة الشخص لها اتجاهان : أولهما
يقول إن مهنة الشخص تندخل في حياتها العامة لأنها تمارس علناً، ويتطلب ارتباط صاحب المهنة مع العملاء أو
أرباب الحرف الأخرى، وكذلك الفنانين فأن مهنتهم تمارس علناً ومعرفها للجمهور، وهم يريدون الظهور
ماما لأضواء ويجوز النشر عنهم لأنها لا تعتبر من الحياة الخاصة .
أما الاتجاه الثاني فيرى أن الجانب غير العلني لأرباب المهنة يجب أن يحاط بسياج من السرية، مثل علاقة الطبيب
بالمريض أو أنشطة الموظف داخل مقر العمل، وكذلك أداء الموظف غير ها.

2/ إن الحق في النسيان لأشياء أو أحداث سبق نشرها أو أصبحت معروفة للناس، فإن الأصل لا يجوز نشرها، و
ذلك لأنّها دخلت في النسيان أو أنمار تكفعلما، ووقبل عليها وفضيحة أصبحتنا الماضي، فأنا الشخص
ريد أن ينساها الناس لكي يعيش داخل المجتمع، وقد نسيما صدر عنه، ولكن يجوز نشرها استثناء إذا كانت
رتبطة بوقوع سياسياً أو تربوياً أو اجتماعي، ويراد من نشرها استنباط دروس منها لكي يستفيد منها المجتمع
مع، أما في حالة وفاة الشخص الذي دخل في النسيان فأن النشر لا يؤذي الميت في بليو ذبور ثته.

3/ إن معيار تحقيق الخطأ الصحفي خضع لمعيارين :
أولهما المعيار الشخصي وطبقاً لهذا المعيار يجب علينا معرفة الصحفي نفسه، وهما لانه صحفي مجتهد و
صاحب ضمير يقظ وفطن ومتألق، أم هو عكس ذلك، فإذا كان صحفياً مجتهداً فأننا سنحاسبه عن كلفه لا قدر
فه، وإن كان صحفياً متواضعاً فيجوز التساهل معه في الجزاء .

وفيداً كمجافاة للعدالة، لأننا نننتها ونمعال صحفياً غير المجتهد مما يجعلنا لصحفيين يصابون باللامبالاة
قبحاً أنهم لا يعرفون أكثر من ذلك، ويصعب علينا معرفة عمق الناسكينتينين خطأهم .
أما المعيار الثاني فهو المعيار الموضوعي هنا يجب على القاضي التحري عن الظن والاختار جية التياحاط
تباً لصحفي محالاً لمسؤولية .

الدراسة الثالثة :-

دراسة كل من جعفر كاظم جبر الموزاني، نعيم كاظم جبر الموزاني ومحمد حسنناوي شويبع⁽⁷⁾.

تناولت الدرس الأساسي للقانوني لمسؤولية الصحفي في إطار القواعد التقليدية، وهدفنا الدرس الأساسي لرفع الأساس لمسؤولية الصحفي في إطار القواعد التقليدية

(فكرة الحياة الخاصة أو الخصوصية) (و الأساس للقانوني لمسؤولية الصحفي في إطار القواعد الحديثة)

فكرة الكرامة الإنسانية كما هدفنا الدرس الأساسي لتحديد نطاق مسؤولية الصحفي المدنية عن ضرر ضحايا الجريمة، وتحديد أبعاد تطور أركان مسؤولية الصحفي المدنية عن ضرر ضحايا الجريمة بالنسبة لأركان المسؤولية التقليدية، وفي الختام توصلنا لدراسة إلى العديد من النتائج الهامة منها:

١/ يعتبر الحق بالكرامة الإنسانية الأساس الأكثر ملائمة لقيام مسؤولية الصحفي التقصيرية عن ضرر ضحايا الجريمة، فهو يمثل شمل معاناة ألم الضحايا في حالة الحياة، وكذلك في حالة الممات، كما أنه يشمل حماية الأشخاص الذين يظهرون بالصورة بصورة ثانوية بمعزلنا الحدث لئلا يسيء محلات صوير، أما معجز فكرة الخصوصية أو الحياة الخاصة عن حمايتها عندما اقترحها بعض الفقهاء أساساً سقانوني لمسؤولية الصحفي.

٢/ أن أركان مسؤولية الصحفي التقصيرية تتميز بخصوصية عن أركان المسؤولية المدنية التقليدية، ف الخطأ بالنسبة للصحفي مفترض حتى مع وجود حسن النية، لأن مجرد الاعتداء على حقوق الضحايا بنشر معاناتهم علناً يكون كفاً للخطأ ولا يقبل بعد ذلك الدفع بمسؤول لا يسبب .

أما بالنسبة للضرر فممتد ما وقع النشر على النحو السابق يكون الضرر مفترضاً بالنسبة لضحايا الجريمة، لأن الاعتداء على الضحايا بالنشر يستتبع ضرراً أكيداً بهيئته متلفين نحو يلماً أساتهم إلى مشهد عام يعرفها الكافة.

٣/ عند تحديد نطاق مسؤولية الصحفي التقصيرية عن ضرر ضحايا الجريمة كشفنا أنها تشمل كلا لحالات التيتو ديال صيرور ومأساة معاناة ألم الضحايا ما دبر نامجاً إعلامياً وسبق صحفي، ولاي حولدو نذكر ضادو بالشأن بالنشر علناً أو حق الصحفي إعلام الجمهور، لانكلا لحالات السابقة تسفر عنا اعتداء على الكرامة الإنسانية الذي سس مسؤولي الصحفي التقصيرية موضوع البحث.

د. ياسين آدم المسؤولية القانونية للعمل الصحفي في السودان ص: 130-182

٤/ أنتعويض ضحايا الجريمة عن عرض صورهم علنا، يكون بقدر الأضرار التي أصابتهم، وللقاضيف
يسبب لذلك سلطة تقديرية في تحديد نطاق نشر الصور لمعرفة علنية الضرر ومدى انتشاره هو غير هامن
الظروف والمحيطه للمساس بحقوق الكرامة الإنسانية لهم.

المبحث الثاني

المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام

إن مفهوم نظرية المسؤولية الاجتماعية هو مفهوم مغربيفي الأساس، وقد انتقل إلى مجال الإعلام من مجال الاقتصاد والعلاقات العامة، بعد أن ساد بفعل التطور اتالاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أدت لظهور الحاجة إلى الزامالمؤسسات المنشآت بمسؤولياتها الاجتماعية. وظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية على شكل وسائل إعلام في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال تقرير لجنة هو تشينز⁽⁸⁾. ويمكن القول بأن ظهور نظرية المسؤولية الاجتماعية في مجال الصحافة والإعلام مؤرخ بهذا التقرير الذي صدر عن لجنة حرية الصحافة عام 1947م، بعنوان:

"صحافة حر ومسؤولة"، ونهيا إلى أن التجاوزات التي تحدثت من قبل الإعلام الصحافة لها أكبر الضرر على المجتمع، أي أن هذا التقرير يعد بمثابة الأساس لنظرية المسؤولية الاجتماعية في مجال الصحافة والنتيجة تكتمل اجعة للنظرية الليبرالية. وقد أكملنا تأسيس النظرية لهذا النظرية الرواد: إدوارد جيرالد، تيودور بيترسون، ويليام إفريز، جون ميلر، وغيرهم، وصوّل المنظرية المحدثي نمثل: دينياليوتنوكليفورد كريستيانز⁽⁹⁾.

وقد استهدفت النظرية وضعوا ابطأ أخلاقية للصحافة والتوفيق بين حرية الصحافة والمسؤولية الاجتماعية في المجتمعات الليبرالية.

ويعرف أصحاب نظرية المسؤولية الاجتماعية في مجال الصحافة والإعلام بأنها "مجموعة الوظائف التي يجب أن تلزم الصحافة بتأديتها أمام المجتمع مع مختلف مجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بحيث يتوفر في مجالها وموادها القيم المهنية كالدقة الموضوعية والتوازن والشمول، شريطة أن يتوفر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسؤولة أمام القانون والمجتمع⁽¹⁰⁾". وتقوم هذه النظرية على ممارسة العملية الإعلامية بحرية قائمة على المسؤولية الاجتماعية، وظهرت ألقوا أعدوا التي تجعل ألقا العامر قيباً على آداب المهنة، وذلك بعد أن استخدمت وسائل إعلام في إثارة الخوض في أخبار الجنس والجريمة، مما أدى إلى إساءة مفهوم الحرية⁽¹¹⁾.

ويرى أصحاب هذا النظرية أن الحرية حق واجب ومسؤولية في نفس الوقت، ومن هنا يجب أن تقبل وسائل الإعلام القيام بالتزامات معينة تجاه المجتمع، ويمكنها القيام بهذا الالتزامات من خلال وضع مستويات أو معايير مهنية للإعلام، مثلاً صدق الموضوعية والتوازن والدقة وغير هاتين المعايير والالتزامات المهنية والأخلاقية⁽¹²⁾. ويلاحظ أن هذا المعايير تفتقد إليها نظرية الحرية، ويجعل وسائل الإعلام مفيطاً رقبولها لهذا الالتزامات التي تنظم أمور هاتين أياً في إطار القانون المؤسسات القائمة، وتؤكد النظرية على وجود أن تكون وسائل الإعلام متعددة تعكس تنوع الآراء والأفكار في المجتمع، من خلال تاحة الفرصة للجميع من خلال النشر والعرض، كما أن الجمهور العام الحق في أن يتوقع من وسائل الإعلام مستويات أداء أفضل، وأن لا تدخل في شؤون وسائل الإعلام يمكن أن يكون مبرر لتتحقيق هذا المصلحة العامة، أضاف إلى ذلك أن وسائل الإعلام ينبغي وسائل الاتصال يجب أن تكون مسؤولين أمام المجتمع بالإضافة إلى مسؤولياتهم أمام مؤسساتهم الإعلامية⁽¹³⁾.

وتهدف هذا النظرية إلى رفع مستوى النضاد إلى مستوى النقاش الموضوعي بعيداً عن الانفعالات، كما تهدف هذا النظرية إلى الإعلام والترفيه هو الحصول على الربح إلى جانب الأهداف الاجتماعية الأخرى.

واستناداً على ذلك يحظر على وسائل الإعلام نشر أو عرض ما يساءل على الجريمة أو العنف أو ماله تأثير سلبي على الأقلية في المجتمع، كما يحظر على وسائل الإعلام التدخل في حياة الأفراد الخاصة. وكذلك الاهتمام بالصالح العام والاهتمام بمجالات المجتمع والعمل على سعادته، عبر اتصال الصحف بصدق الرأي والدقة والعدل من إعادة النواحي الأخلاقية والقيم⁽¹⁴⁾. ومما سبق يتضح أن مفهوم المسؤول في الاجتماعية الإعلامية يقوم بالتزامات الصحافة بالقيم المهنية المتعارف عليها، كالدقة الموضوعية والأمانة من إعادة ثقافة المجتمع معتقداته، إضافة لقيامها بوظائف تتصل بتلبية حاجات المجتمع وجمع كتحصر جملة العواطف التي هيأها للظروف ولنشأة نظرية المسؤولية الاجتماعية في العواطف التالية⁽¹⁵⁾:

1/ **عوامل فكرية:** بد الباحثين الغربيين فشال ليدر البنية في تحقيق ما كانت تسعى لتحقيقه، وأسهمت التطورات العلمية في عزع المبادئ الفكرية التي سادت قبل ذلك كما تنظرية النسبية لا ينشأنا الثقيلة بتسلماً تالفيزيا كالحتمية.

2/ **عوامل اقتصادية:** بدأ النشر كاتو التجمعات الاقتصادية الكبرى تظهر وتستحوذ على الكثير من أدوارها بما فيها أدوار وسائل الإعلام فبدأت الخلفيات النظامية الإعلامية لصالح الشركات .

3/ **عوامل تنظيمية:** تمثلت هذه العوامل في ظهور الاتحادات المهنية التي بدأت العمل على تنظيم مهنة الصحافة وقامت بإصدار مبادئ الصحافة عام 1923، ثم ميثاق الصحافة السينمائي عام 1930، تلاه ميثاق الإذاعة عام 1937 م .

4/ **عوامل أخلاقية:** برز اجتياح القرن التاسع عشر الصحافة الصفراء وتراجعت الصحافة الرصينة والنزاهة وقاها هو ما دفع لبروز اتجاه أخلاقي في الصحافة يدعوا لالتزام الصحفيين ووسائل الإعلام بالقيم والمبادئ.

وفي منتصف القرن التاسع عشر نادى بعض الناشرين بأن الصحافة يجب أن تستنكر تجاوزات الصحف الصغيرة أو ارتباطها بقوى سياسية معينة، ويجب عليها أن تضع مصالح المجتمع قبل المصالح الحزبية أو الخاصة .

وخلال القرن العشرين انتزعت الاهتمام بأخلاقيات الصحافة ودور الإعلام في تقدم المجتمع، وقد تبلور هذا الإحساس على شكل ميثاق حدد الضوابط الأخلاقية للإعلام عام 1923م، عندما تبنت الرابطة الأمريكية لرؤساء تحرير الصحف أسمتها "أكب" ميثاقاً لأداء الإعلامي⁽¹⁶⁾ . وجاء في هذا الميثاق دعوة للصحافة كي تعمل على القضايا التالية :

العمل من أجل الصالح العام، الصدق في الأداء، الإخلاص وعدم التحيز الموضوعية، البعد عما يخذل الحياء، احترام خصوصية المواطنين.

وقد انعكست جملة العوامل التي تطورت والتي شهدت المجتمعات الغربية في سنوات النصف الثاني من القرن التاسع عشر وماتلاها على الصحافة، حيث أخذت تخلي معايير الصحافة الليبرالية المؤسسة على الاله تمام بحقا الجمهور في المعرفة، والحقيقية الكلامية حرية الصحافة⁽¹⁷⁾ وبدأ الأمر اجاعات النقدية لنظرية الليبرالية للصحافة منذ العقد الثاني من القرن العشرين، لكنها بلغت ذروتها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عندما تشكلت لجنة حرية الصحافة المكونة من اثني عشر أستاذاً أكاديمياً ترأسها البروفيسور

ر و بر تهو تشينز، و ضمتيناً عضائها أبرز نقاد الصحافة الأمريكية :
وليام يفرز، و تيودور بيترسون⁽¹⁸⁾.

و جاء تنظريه المسؤولية الاجتماعية لتحديد مسؤ وليا تا الصحافة و الإعلام و ضبطها عبر جمل
ة من الضوابط و القيم بطريفة منشأها أنتسا عدي خدمة جماهير الوسيلة الإعلامية، و فيتطور المج
تمعو تنميته في ظل قيم هو معتقداته، على اعتبار أن مصلحة المجتمع هي أولو أهم المصالح التي تقع على
الإعلاميين و اجبر اعائها. و تكتسب النظرية أهميتها في الوقت الراهن لأسباب متعددة أبرزها⁽¹⁹⁾:
أ/ أنها تعتنى بالسياق و البيئة الاجتماعية المحيطة، و تأخذها بعين الاعتبار أثناء ممارسة العمل الإ
لامى.

ب/ أنها تتأديباً لا يقتصر عملاً للإعلام و العلاقات العامة بلو حتى الشر كات الخاصة على هدف تحقيق
ر بحل الماكينو المساهمين، بل لتشدد على الجوانب الأخلاقية في ممارسة العمل.

ج/ أنها تعتنى بعملية تنمية المجتمع عموماً، من خلال الإقرار بأن استمرار عمل المؤسسة بغض النظر
عن تخصصها يشترط عملها على تنمية المجتمعات المحيطة بها.

د/ أنها تشدد على التزام العاملين في المجال الصحفي بقيم عديدة أهمها :
الدقة، الموضوعية، العدل، و الحفاظ على ثقافة المجتمع.

و تتلخص المبادئ الأساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية في جملة المبادئ التالية⁽²⁰⁾:

أ/ ينبغي على الصحافة و الإعلام بوسائلها المختلفة أن تسهم في التزامات معينة تجاه المجتمع.

ب/ يمكن لوسائل الإعلام أن تعمل وفقاً لهنطق المجتمع، و أنتقو مبالاة التزامات الملقاة على عاتقها عبر
احترام المعايير المهنية لنقل المعلومات، كالدقة و الالتزام بالموضوعية و غيرها، على اعتبار أنه
الأداة بناء لا هدم.

ج/ على وسائل الإعلام أن تبادر و تعمل على تنظيم نفسها.

د/ يتوجب على وسائل الإعلام أن تتجنب نشر ما يشجع على الجريمة و العنف الفوضى الاجتماعية.

هـ/ على الصحافة أن تحترم التعددية، و أنتعكس حرية التواضع و انتحتر مقاليد.

و/منحقالمجتمععلى الصحافةأنتلتزمبادئالوظائفالممنوحةلها،وأنتحافظعلىالمعايير المهنية خلالأدائهاالوظائفها.

ويمكننقسيمالمسؤولياتالاجتماعيةللإعلاميينإلىالأنواعالتالية⁽²¹⁾:

/1

مسؤولياتوجوبية:ويقصدبها تلكالمسؤولياتالتيحددتهاالحكومةوالأنظمةالسياسيةللصحافة عبر تحديد جملةالأفعالالتييحظر القيامبهاكالقذفوالقذف

/2

مسؤولياتعاقبية:ويقصدبهاالمسؤولياتالتيترتببالصحافةبالمجتمع،فالمجتمعيعينالصحافة الحقيقيةالعملعلىفرضأنهاستسدحاجةأفرادهملمعلوماتوالحقائقوالآراء.

/3

مسؤولياتاذاتية:وهيالتيلزمالصحفيبنفسهبا بمحضإرادتهفيإطارإيمانهبمبادئمحددتوقناعتبه أنعملهكصحفيهورسالةنبيلةأكثرمنكونهمجردعمل

وأضافإليهاالدكتور محمدحسامالدين،المسؤولياتعلىمستوىالقيما المهنية،وتشملقيومعايير العملالصحفيو علىنحو خاصجمعالموادالإخباريةونشرالمعلوماتوالحقائق،مثل:
احتراماالخصوصية،تجنبخداالمصادر،معاييركتابةالأخبار،الدقة،الموضوعية،الشمول، والتوازن.

ويمكنالقولإننظريهالمسؤوليةالاجتماعيةهيوأحدمنأهمالنظرياتالإعلاميةالتيلايمكننتاجها لها،ومالهامندورهامعلىصعيدضمانقيامالصحافةبواجباتهاوظائفها تجاهالمجتمع،عدا عنإلزامالصحفيينوالإعلاميينبالالتزامبالمعاييروالقيما المهنيةالمتصلةبالعماللصحفي،بمايضمنفيالمحصلةالنهائيةمساهمةالصحفيخدمةالمجتمعوتتميتهاوتطويرهوحمايتهاالثقافات والتقاليدالدخيلةعليه

المبحث الثالث

المسؤولية القانونية المنظمة للعمال الصحفي

إنحقالمو اطنفيا لإعلاما ليتجسد إلافيا طار عملصحفيهم يحتر فمضمونبمو جنبصوصقان ونية تر سمللصحافيا السبيلالذي يمار سمنخلالهنشاطها لإعلاميو الصحفي حرية تامة، منأجلالو صولإلى مصادر المعلوما نوالأخبار، كمايخو للهذه الحقعلى الخصوصأنيطلععلى الوثائقوال معلوما تالصادرة أو المتوافر فقيمؤ سساتالدولة والمجتمعو التي تتعلقبأهداف مهمته. و"الصحفي "

يقصد بهكلشخصمؤ هليمتها الصحافة، ومسجلالدى الاتحاد العامللصحفيينالسودانيينوفقاً لأحكام هذا القانون⁽²²⁾. و الذي يمتها العمال الصحفيو كلشخصيتخذ النشاطالصحافيهم هنتها المنتظمة وبيع تمد عليها بصفة أساسية فيدخله. ومنهنا يتضحأنالعمال الصحفيو البحثعنا لأخبار وجمعها وانتقا ئها وتحريها وتقديمها للجمهور، و أنالعمال الصحفييتمحور حولسردالوقائعدونما تبديلاً وتغييراً وتحريف، ويكون هذا السر دإمابالنشر أو الإذاعة أو التلفزيون أو شبكاتالاتصالالاتالالكترونية، أيعن طريقا لكتابة أو القو لأو الرؤية، وذلكمنخلالأيضاحالوقائعالتيحصلعليها الصحفيو سردها، متح رياً الأمانة والصدقونتحريف⁽²³⁾.

إذا ف مهمة الصحافة الأولى هي نشر الأخبار وإعلام الجماهير بها.

والصحفييكونمسئولاً جنائياً إذا قام بارتكاب أي فعلين تجرعه ضرر بشخص ما، منخلالوظيفةالم حدددقانوناً، أو ينالمن استقرار المجتمعو أمنه، ويترتبعلى ذلكالعقوبة كجزاء للمسؤولية الجنائية، ولايجوز فيالمسؤولية الجنائية الصلحو لا التنازل، لأنالحقفيها عام للمجتمع، والقاعدة القانونية في المسؤولية الجنائية أنها عقوبة بالجرمة، ولاجرمة بلانص، والفعالمرتكبقد يترتبعليها المسئولية الجنائية والمدنية فيأناو احد، كالقتلوالسرقةوالضربوالسبوالقذف، فكلفعلمنهذا لأفعال يحدث ضرراً بالفرود المجتمععنفيسالوقت، وبذلكيكونمنارتكاب هذا الفعلمسئولاً لمسئولية جنائية جزاءه العقوبة، ومسئولاً لمسئولية مدنية جزاءها التعويض^(*) والفعلقد يترتبعليهمسئولية جنائية فقط إذا

الميلحقضراً أبأحد، كما فيجر ائمالشروعو الاتفاقالجنائي⁽²⁴⁾ ويتفر عنذلكأيضاً أنهيجبعلىال صحافياًنيجر صكالحر صعلىتقديماعلاممتمكاملوموضوعيونزيه، وأنيصححكخبر يشكفي صحةمصدره، وأنيتحلىبمواثيقالعماللصحفي، وبأدبياتالمهنةوأخلاقياتها المنصوصعنها ب ر وحالمادة (1)-(26)

منقانونالصحافةوالمطبوعاتالصحفية، كالنزاهةوالموضوعيةو الصدقفيالتعليقعلىالوقائعو الأحداث⁽²⁵⁾.

ومنجهةأخرى فإنالمسؤولية الجنائيةللصحفيتنشأفيحالةكتابةأو نشر أمور عنأفردتخالفالوا قعوالحقيقة، ممايعقدقفاًوسباًأو تشهيراً، وبالتأكيدفأنجر ائمالقذفو السبالتيتكونبواسطةالنشر فيالصحفوالمطبوعاتتعدمنقبيلالأفعالالمجرمةالتيتحتاجإلىعقوبةمركبةلتوافرجريمةالقذف والسبمعجربةالتشهير، بمعنىأنالصحفييعدمسؤولاًمدنياًوجنائياًفيتمثلهاالحالات⁽²⁶⁾. وفيإ طار الحديثعنالمسؤولية القانونيةعنالجر ائمالصحفية، سنعتمدتقسيماًأهممايميزههوجودشب هاجماعفقهيعليهمنقبلقهاءالقانون، ومنثميمكننتقسيمهذهالمسؤوليةإلىثلاثأنواع:

أولاً: المسؤولية المبنية على الإهمال (المسؤولية المفترضة):

تقومهذهالمسؤوليةعلىتحميالمدير أو الناشر مسؤوليةجنائيةعنجر يمةخاصةمفادهاإه مالهفيالقيامبواجبهاالذييفرضعليهالقانون، لاعنالجر يمةالتيو قعتبطريقالنشر . ووفقاًلهذهالفكر يّحملمدير التحرير أو المحرر أو الطابعمسؤوليةجزائيةعنجر يمةخاصةتختل فعنجر يمةالنشر ذاتها، وأساسهاهو الإهمالالذيوقعمنهفيتأديةواجباتهاالوظيفية، فوظيفةالتحري رتعنيمراقبةكلمايكتبوينشر، ووجودجر يمةمنجر ائمالنشر يعنبر قرينةعلىالإهمال . ونصتالمادة (24)

الفصلالخامسمنقانونالصحافةالسودانيعلىمسؤوليةرئيسالتحرير بمايلي :
رئيسالتحرير هو المسئول الأولوالأداءالتحريريللصحيفة، ويكونمسئولاًبموجبمبادئالمسؤولي

ة التقصيرية أو الجنائية عنك ما ينشر في الصحيفة، مع عدم الإخلال بالمسؤولية القانونية أخرى قد تقع على الصحفي أو الكاتب أو واضع الرسم أو الطابع أو الناشر (27).

وبالتالي القانون يحمل رئيس التحرير مسؤولية عمدية، أي يسأل عن جريمة عمدية باعتبارها فعلاً أصلياً للجريمة العمدية التيارات تكبت في صحيفته، وهذا لا يمكن أن يفسر العمدياً بالإهمال، فلا يمكن أن نسأل شخص عن جريمة عمدية، ونفس هذا المسؤولية ولياً بأنها مملوأة أو وظيفته، وكاننا لممكن قبول لهذا الظرفية لو أن الجريمة المنسوبة إلى رئيس التحرير أو الناشر هي جريمة غير عمدية (قصدية). وتعتبر المسؤولية والمفترضة من السمات الأساسية التي تميز المسؤولية الجنائية في إطار جرائم المصالح حافة، فالمشروع السوداني يجعل من رئيس التحرير المسؤولية والحقيقة الجريمة، فهو بذلك يكون قد نصل إلى حالة استثنائية متعلقة بالمسؤولية عن فعل الغير، وذلك لضعف الأدلة لإثباته عند تعدد المسؤولية لينو تسهياً لوسائل الإثبات، فضلاً عن أن رئيس التحرير الذي يتولى مهام إدارة الصحيفة، يفترض ضفيه أنير اجعوير اقبايتم نشر هم نمو اذصحفية، ويعدار تكاباً حد العام لين في الصحيفة التبير أستحرير هالجريمة معينة قصور أمنه في القيام بالمهام المنوطة به، وإخلاقاً بواجبه، ومن ثم تمتص مسأله تهجنا ثياً عنا لإهمال .

وتبعاً لما سبق تكون مسؤولية رئيس التحرير مفترضة بشكل مطلق، حتى في حالة تفويضها كلاً أو بعضاً من مهامها إلى شخص آخر داخل الصحيفة، أو حتى في حالة التعريف على صاحب المقال محل المخالفة أو الجريمة.

إن المسؤولية الجنائية ملازمة لصفة رئيس التحرير وتتأكد بدور واسمه على الصفحة الأولى، ومسؤوليتها الكاملة عن الأداء التحريري في صحيفته، وذلك ما نصت عليه المادة (24)

الفصل الخامس من قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية للعام

2009م، ولا يمكن أن يدفع رئيس التحرير المسؤولية القانونية عنها بثباته غيابيه وقت النشر أو عدم كفاي وقتهم لمر اجعة ما وقع نشره، فجهلها بالمقال المنشور في صحيفته يديرها لا يعفيها من الجزاء، فمسؤول يتهم بنية على افتراض قانوني.

ومنو اقعتناو لومتابعاتالمسؤولياتالتي تقعأمامالصحفي،وهو يقومببشر أيةمادةتليطلععليها أف رادالمجتمعفيالداخلوالخارج،فإنمثلهذالمسؤوليةكانلابدأنيتممتحصينهابالقوانينو اللوائحال مختلفة،التيتمكنمنأدائهاعلىالوجهالأكمل،ولماكانرئيسالتحرير فيالصحيفةهوالمسؤولوالأول لعنالأداءالتحرير فيها،عليهفإنأمر اختياررئيسالتحرير كانلابدمنأنتر اعى فيهاالعديدمنالعنا صر المهمةالتييجببتوفر هافيالشخصالمختار لتلكالمهمة،وهيعناصر تشمالتأهيلا لأكاديميوال سمعةالطبية،والمكانةالاجتماعيةالراسخة،فضلاًعنالخبر اتالمتنوعةالتلابدأنتكونها للأساسالوللذلكالاختيار⁽²⁸⁾.

وبطبيعةالحال فإنالتأنيوالتقصيفياختياررئيسالتحرير يقودفيالنهايةإلىضمانسلامةالموادا لتيتنشر هالصحيفة،خصوصاً وأنرئيسالتحرير المؤهل سوفيستمدفيمهمتهلقيادةالتحرير فيال صحيفةعلى صحافييتمؤهلينيختار همهو بذاتمعانيالتأنيوالتقصي،التيصاحبهااختيار هو علىه ذالنسقتكونالحصيلةالإيجابيةهيصحيفةمعافاةالأخطاء المقصودةوغير المقصودة،تؤديم همتها تاجهاالمجتمععيسلاسةوسلامةأكيدتين،ولعلالنماذجالتينعيشها فيصحافتناؤكدمار ميثا ليهعبر هذاالتناول .

وعلىأحالفإنالقوانينالتيوضعتمناًلصيانةالكلمةقدر كز تعلىقيامالمسؤوليةالتينحنبصددها ،وتظلالمسؤوليةعلىالدوامهبالديدنلكلأداءمعافىوخالمنالأخطاء فيكلالمجالات،سواءأكان ذلكفيمجالاتالصحافةأو الطبأو الهندسة،كلهاوغير هاتحتاجإلىقدر عالمنالمسؤوليةالتييتضمن منأجلهاأهلالمهنةسعيأوراءتحقيقها.

ومايمكنأنيقالمنالمسؤوليةالمفترضةهوكونها مجففة،نظر التحويلهاإمكانيةمتابعةشخ صعنأفعالالميقتر فهابعيداًعنمبدأشخصيةالعقوبة،وهذالمسؤوليةالمفترضةتمتدلتشمالاتلص حفيأوالكاتبأواضعالرسماو الطابعأو الناشر . وليسرئيسالتحرير فقط،إلأنهذالمسؤوليةتبقىاحتماليةلكونا لأشخاصالمذكورينلايسألونا لافيحالةتعذر مساءلةمنسبقههمفيالترتيب.

ثانياً: المسؤولية المبنية على التضامن): (المسؤولية المشتركة):

تقوم المسؤولية المبنية على التضامن على أساس من تحميل رئيس التحرير أو المدير أو الناشر المسؤولية الجنائية عن الجريمة بصفة دائمة بوصفها صفة لها استناداً إلى أنها لا تقع إلا بالنشر الذي يباح به، وهذا ما نصت عليها المادة (24) الفصل الخامس أيضاً " رئيس التحرير هو المسئول الأول ولنا الأداء التحريري للصحيفة، ويكون مسئولاً بموجب مبدأ المسئولية التقصيرية أو الجنائية عن كل ما ينشر في الصحيفة، مع عدم الإخلال بالمسؤولية القانونية أخرى قد تقع على الصحفي أو الكاتب أو واضع الرسم أو الطابع أو الناشر (29) ".

ونلاحظ هنا أن المشرع السوداني يميز من تحميله للمسؤولية التضامنية لرئيس التحرير، إلى حسن اختيار المسئولين الذين يتولون مسؤولية رئاسة التحرير في الصحف. لأنها كالعديد من الأعمال والأنشطة الصحفية، يتم بالتضامن بين أسرة التحرير في الصحيفة، والذيت ولي رئيس التحرير تنسيقها ومتابعتها والإشراف عليها، ويترتب عليها تضامن في المسؤولية الجنائية، ويجب أن يؤخذ الشخص المسئول والمنبني من مثل الصحيفة. وبالرجوع إلى الفصل الخامس المادة (24) من قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية يمكن القول لأنها ثلاثة أصناف من النشر كاهم:-

أ / كاتب المقال أو المؤلف. Author of Article :-

ب / والطابع أو المطبعة. Printing or Press :-

ج / وأخير الناشر Publisher :-

وتجد المشاركة المقصودة بهذا الصدد أساسها القانوني فيما نص عليها الفصل الثاني المادة (21)

من قانون العقوبات بالسودان للعام 1991 م، والذي نص على " إذا ارتكب شخصاً أو أكثر جريمة تنفذ بالاتفاق جنائبيينهم يكون كل واحد منهم مسئولاً عنها كما لو كان قد ارتكبها وحده، ويعاقب بالعقوبة المقررة لها (30) " كذلك المادة (22) نص على " إذا ارتكب شخصاً أو أكثر جريمة دون اتفاق جنائبيينهم يكون كل واحد منهم مسئولاً عنه فعله، ويعاقب بالعقوبة المقررة لجريمة التيشكلها ذلك الفعل (31) ".

ويسر على الناشر أو صاحب المؤسسة الصحفية ما يسر على كاتب المقال من حيث تحمل المسؤولية المشتركة

ركة، و على الر غمناً القانون لم يطالبأ ويحمل الناشر مايجب عليها لا لئلا تمبهم انص على ذلك المادة (29).

و بنظر قس ريعه ل هذ هالمادة لانجد ما يل محلاً يعل اقة محتملة للناشر بأعمال التحرير و النشر، و معدل كفال قانون تحملها المسؤولية المشتركة كلفاً علينا آخر ينلا علاقة لهم من حيث العملو النشاط

ثالثاً :- المسؤولية المدنية على التتابع :-

تقوم المسؤولية المدنية على التتابع على أساس استبعاد قوا اعد الا شتر اكو المساهمة الجنائية، و تحصر المسؤولية و لينظر القانون نعال جر يمة ثم يمت تر تيبهم، بحيث لا يسأل شخصاً إلا إذا لم يوج د من قدم هالقانون نعليه فيا ل تر تيب، بحيث إذا الميعر فكاتباً المقال يسأل رئيساً التحرير، و إذا لم يوج د هذا الأخير يسأ لالناشر، فإن لم يوج د فالطابع، و هكذا اتحدد المسؤولية و لية ناز لة در جة بعد در جة .

ف فكرة المسؤولية المدنية على التتابع تقوم على حصر المسؤولية و لينظر القانون، و تر تيبهم على ن ح و معين، بحيث لا يسأل منهم شخصاً ما د لم يوج د غير هم من قدم هالقانون نعليه فيا ل تر تيب، فحيث لا يعر فال كاتب يسأل نعال جر يمة الناشر أو المحرر، فإن لم يوج د هذا أو ذا ك سأل للطابع، فالمسؤولية تنتقل عن عاتقا لأشخاص الذين سألهمو افياً اعداد المطبو عو الذين عملو اعلى نشر هو تر و جيهم من عاتقنا و موز عين . لكن قانون الصحافة و المطبو عاتالصحفية للعام 2009م، لم يشر لمثل هذ هالمسؤولية صراحة، لأننا لمادة (24) يحمل الجميع المسؤولية بالتضامن و الا شتر اعلى السواء .

المسؤولية المدنية للصحفي:

إذا كان المشر عال سود انيق د أو لى عناية كبير ة بخصو ص تحديد المسؤولية المدنية الجنائية في إطار الجري مة الصحفية بتفصيلها لكلا لا حتما لا تو الا فتر اضا تالممكنة بشكل يجعل منا المحتمل و ج و د مسؤ و لجنائ يعنالجر يمة المذكورة، فإنهم يبيد ينفسا لحر ص عند ما تناو لال مسؤ و لية المدنية، إذ تطر قلها باقتضاب بموجب المادة (35) من قانون الصحافة و المطبو عاتالصحفية الذين نص

"يجوز للمحكمة أن توقع على كل من يخالف أحكام هذا القانون أو اللوائح الصادرة بموجبه أيًا من العقوبات الآتية) : أ" (الغرامة التي تحددها المحكمة عند الإدانة)⁽³²⁾ .

أما بالنسبة للمسؤولية المدنية للصحفي فإنها تدخل ضمن أفعالها الضار بغير من خلال مزاولته مهامهال صحفية في إطار المسؤولية عن العمال الشخصي، وهي أفعالها الخطأ الواجب إثباتها في إطار المسؤولية التقصيرية، وكما هو معلوم فقيام المسؤولية التقصيرية لا بد من توفر ثلاثة شروط أساسية هي (33):

أولاً: عنصر الضرر:

يعد الضرر القابل

للتعويض هو ذلك الضرر المادي أو المعنوي الذي يصيب المضرور في شخصها أو ضرر امر تدأيصي بالغير نتيجة إصابة المضرور. ويقسم الضرر لقسمين:

أ /الضرر المادي:
قديقتصر فالصحفي جرمة تؤدى إلى إلحاق ضرر مادي بالغير، فالضرر المادي هو ذلك الذي يمس حقاً مالياً ومصلحة مالية مشروعة للمضرور، فإذا قام الصحفي مثلاً، وهوىز اولهما مهين نشر سر من أسرار شركة أدوية لرجال أعمال معين، يشرحت تركيبة دواء نادر، قديجعل الشركة كالتنافسة تستغل هذا الأمر، ومنتم إلحاق ضرر مادي بالشركة صاحبة التركيبة المذكورة، وهو أمر يستلزم مطبوعاً الحكم بالتعويض للشركة المتضررة.

ب /الضرر المعنوي: هو ضرر

لا يؤدى في حد ذاتها إلى خسار مادية أو نقص في الذمة المالية للمضرور، بليمسه فينو احيأخرى قد تتعلق بشخصه، وقد يكون هذا الضرر المعنوي ناتجاً عن ضرر مادي كحالة الضرر المعنوي الناتج عن المسبال سلامة الجسدية أو الناتج عن ضياع أملاك، إلا أنه ه

ضرر معنوي آخر مستقل تماماً عن الضرر المادي، والذي يمكننا إجمالها في الأنواع التالية:

*المسبالشرف: ويتحقق بنشر أخبار كاذبة عن المضرور تتضمن افتراءات، كالإعلان عن حمل مزع ومخارجالعلاقة الزوجية لامرأتمتزوج، وحالاتالسبوالقذفالموجهين إلى المضرور بعبارة اتس

اقطة. ولكالجالا المتضمنة لخر قسافر لحقيقة أمر وواقعا المضرور، فجلحالات المسبالشرف
يعاقب عليها القانون الجنائي وقانون الصحافة

: *المسبالحياة الخاصة للأفراد
وتحرص جلالا لتشر يعات على حمايتها، ومنصورها الإعلان عنزواج أو حمل مغنية شهيرة، أو علاقة
غرامية للاعشهير لكررة القدم، أو الإعلان عن الشذوذ الجنسي لشخصية سياسية مرموقة، أو الإخبار
بمرضي شكومنه.

: *المسبالحقيقي صورة الفرد
باعتبار صورة الفرد امتداد لشخصيته وجمايتها بموجب القانون، وأينشر لها بدو ناذن يعترف
لأمعاقباً عليه، حتى ولو تعلق الأمر بمتهملزالت قضيت تهقيد النظر أمام المحاكم.

: *المسبالحقوق الأسرية
وأبرز صور له قيام صحفيين نشر أخبار عن علاقة شخص بزوجتها أو لادها أو خدمه عموماً كمني
عيش معهن في أسرته.

: *المسبالاسم الفرد
وكمثال عن قيام صحفيين باستعار اسم شخص معروف بصدق هو أمانته لا اعتبار هشاهداً أو حاضر أفيق
ضحية معينة تخدم أغراض هذا الصحفي أو أغراض جهات أخرى.

: ج /الضرر المرتد
الضرر المرتد هو ذلك الضرر اللاحق بالغير من جراء الضرر الحاصل للضرور الأصلي، فجريم
السب والقذف في حق مسؤول وعنهية عمومية قد يلحق ضرر أمر تدأ بهذ الهئية ككل، وقد يكون الضرر ال
مرتد ناتجاً عن ضرر مادي، كحالة إفشاء سر من أسرار مصنع أدوية أبر معقوداً مع صيدليات لتزويد
هابتلك الأدوية بأثمان باهظة، ولكن بعد إفشاء السر وتخفيض الأسعار كاتالمنافسة لثمنها، يضع تلك الص
يدليات في وضعية صعبة
و.الضرر القابل للتعويض هو ذلك الضرر

المحقق أو الواقعة فعلاً، كما يستحق التعويض عن الضرر المستقبل، إلا أن الضرر المحتمل لو وقع ولا يستحق التعويض عنه⁽³⁴⁾.

ثانياً: **عنصر الخطأ** - الخطأ هو الإخلال بالنزاع القانوني مع إداركا المخل بذلك، وهو الفعل للضرار الذي تكبها الإنسان عينية أو اختيار، وبالنسبة للصحفي، فإن الخطأ الذي تكبها يمثلها لأساس في مخالفة أحكام القانون الجنائي وقانون الصحافة حسب الحالات.

ثالثاً: علاقة السببية:

للقول بتوافر علاقة سببية لابد من البحث فيما إذا كان الضرر الحاصل للضرر هو نتيجة طبيعية وحتمية لخطأ الضار، وفي حالة وجود سبب آخره والذي أنتج الضرر تنتفي علاقة السببية وتنتفيبت بذلك المسؤولية عن الفعل للضرار. إن علاقة السببية لتطرر حاشكاً كبيراً بخصوص مسؤولية الصحفي، وفي حالة ثبوتها يكون لزاماً على من ألتزمها المشرع بتحمل تعويض الضرر عمالاً حقماً ضراراً. الأشخاص المعروضون للمساءلة القانونية وأساس مسئوليتهم:

الصحف باعتبارها وسيلة للإعلان والرأي أو أدلة التعبير عن الفكر، لا يمكن أن تكون لها هذه المكانة في قلب الأنظمة الديمقراطية إلا عن طريق كفالة حق التعبير فيها، فحرية

الصحافة تستوجب أن تكفل للصحفي حق التعبير حتى يتمكن من ممارسة هذه الحرية بصورة فعلية. غير أن الأهمية التي تحتلها حق التعبير عن الرأي بواسطة الصحف في قيام حرية الصحافة، لا تحول دون تدخل المشرع لتنظيم ممارستها، ووضع القيود التنظيمية التي يتفقها المجتمع وأفرادها من كل ما يمكن أن يضر بهم من إساءة استعمالها.

فخرجوا الصحفيين من نطاق المباح إلى المحظور، سواء عن طريق المقال المكتوب أو الرسمي يعد درجة صحفية⁽³⁵⁾.

غير أنتجر يمالر أيا الصحفي لقيانتقاد جانب كبير من فقهاء القانون، وفي هذا الصدد يقول القاضي الفرنسي " Imil Didjirian " "إن الصحافة التي تقيد وتجر مآفعالها ليست هي الصحافة الحرة وإنما هي صحافة متسامح في وجودها"، ذلك ما أكدها النائب الفرنسي "Charl Flokih" أثناء مناقشة قانون حرية الصحافة الفرنسي لسنة 1881 في قوله :

"إن الصحافة لا تناقش مسائل فقهية بحتة، وإنما تنشر أخبارا والمعلومات، لذلك فإنها لا تكون في حاجة إلى أن توجه ضدها أسلحة فتاكة من الترسانة التشريعية". وانتقاد هذا الجانب من الفقه لتجر يمالر العمال الصحفي لا يقصد بهما أن تكون حرية التعبير عن الرأى مطلقة من التقيد، وإنما هي تعني أن يكونا القيد قائما، ولكن في أ ضيق الحدود، بمعنى أن يقتصر التجريم على ما يهدد من الآراء نظام الدولة، أو يهدر حقوقا لأفراد (*).

ولاشك أنجر انما الصحافة والنشر تنتر تبعلها مسؤولية جنائية ومدنية، فالمسؤولية الجزائية هي النتيجة المترتبة على ارتكاب الجريمة، ولقيام هذا المسؤولية لابد من إثبات توافر أركان الجريمة ونسبتها إلى شخص معين أو إلى أشخاص معينين .

وقد خرج المشرع عالسوداني على قاعدة شخصية المسؤولية الجزائية، وأقر قيامها على عاتق بعض الأشخاص مثل رئيس التحرير، رغم عدم اشتراكهم ومساهمتهم في ارتكاب الجريمة بصورة مباشرة، غير أن تنظيم أحكام المسؤولية الجزائية في نطاق الجرائم المتعلقة بالصحافة في السودان من الأمور صعبة لكثرة المتدخلين في عمليات الكتابة والنشر والطبع والتوزيع، وتعدد الأعمال التي تقوم بها المشاركون في عملية النشر، مما يجعل من الصعب تحديد منسأهم في الجريمة باعتبار هفا علأصلياً، ومنسأهم فيها باعتبار هشر يكأثانويأ .

إن كثرة المتدخلين في المجال الصحفي خلق صعوبات في تحديد الفاعلين الأصليين وشر كائهم في الجرمية الصحفية، والأشخاص المعروضون للمسائلة الجنائية عن الجرائم الصحفية، قد يكونوا لأشخاصا لمعرضون للمسائلة الجنائية فاعلين أصليين أو شركاء ومنسأهم هؤلاء :

رئيس التحرير أو الكاتب أو الناشر أو الطابع أو الموزع أو الشخص المعنوي .
ويمكننا لذلك بصورة أكثر تفصيلاً على النحو التالي:

أ / رئيس التحرير - Editor:

قدما لمشر عالسودان مسمو وليئر رئيس التحرير على مسمو ولية كاتب المقالو جعل من هذا الأخير مش
اركا، أمار رئيس التحرير فهو الفاعل الأصلي، وذلك تفادياً للحالات التي يعمل فيها رئيس التحرير على نشر
مقالات باسماء مستعارة .

ونسبة لطبيعة العمل الصحفي الناشر عالسودان لم يكتمل في إنزال العقاب على الكاتب الصحفي والمؤلف
فحسب، وإنما على رئيس التحرير أيضاً، ونصت المادة (24)

الفصل الخامس من قانون الصحافة والمطبوعات السودانية على مسؤولية رئيس التحرير بما يلي " :
رئيس التحرير هو المسئول الأول ولنا الأداء التحريري للصحيفة، ويكون مسئولاً بموجب مبادئ المسئولية
التقصيرية أو الجنائية عن كل ما ينشر في الصحيفة، مع عدم الإخلال بمسئولية قانونية أخرى قد تقع
على الصحفي أو الكاتب أو واضع الرسم أو الطابع أو الناشر .

وحدد القانون نشر وطمسؤولية رئيس التحرير في النقاط التالية (36) :

1/ يجب أن يلتزم رئيس التحرير بالرقابة ومنع نشر مواد مخالفة للقوانين، هذا الكونه المسئول الرئيسي
عما ينشر في الصحيفة بحكم وظائفها الفعلية في الإشراف والرقابة على ما ينشر فيها، وبالتالي فيمنواج
باتر رئيس التحرير متابعة كل ما ينشر في الصحيفة والإطلاع عليها، ومراجعة كل المقالات والأخبار و
لرسموا لإعلانا تقبل النشر، وإعطاء الموافقة والسماح بالنشر من عدمه، ولا يكون ذلك إلا بعد التحقق
قبأنه لا يوجد ما يشكل جريمة أو مخالفة للقوانين.

2/

مخالفة رئيس التحرير لالتزامه بعدم الموافقة على النشر، أي أن يكون رئيس التحرير قد وافق على نشر
مواد مخالفة للقوانين أن ينمعه لمهمل ما ينطو عليه من نقد أو سب أو تحريض، أو بالإخلال بالغير العمدي الذي يكون
ناتجاً عن الإهمال.

أن يكون نموذجه عالنشر مما يمنع القانون نشره، وذلك وفق عهدتحت طائلة المسائلة الجنائية أو المدنية.

ب / الكاتب الصحفي: Columnist

لا يطرحت تحديد صاحب المقال لأشكال، إذ يعتبر صاحبه هو كاتبه إذا كان مكتوباً طبعاً، إلا أنه هذا لم
سؤولية ليست بالسهولة المتوقعة، خاصة إذا تعلق الأمر بنشر أخبار تنطوي على السب أو القذف في حق الغي
ر .

وقد المشرع عالسوداني مسؤوليته رئيس التحرير على مسؤولية كاتب المقال وجعل من هذا الأخير مشار
كاً، أمار رئيس التحرير فهو الفاعل الأصلي، وذلك تفادياً للحالات التي يعمل فيها رئيس التحرير على نشر
مقالاً تباً سمياً مستعارة، وهنا إذا قام رئيس التحرير بالكشف عن اسم هوية كاتب المقال للمجرم بموجب
لقانون، يكون كاتب المقال مسؤولاً لمسؤولية جنائية، ويعاقب على ذلك وفقاً للقانون ننظر المسؤولية ليتها المهنة
ية أو الإدارية تعدد كناً أساسياً في الجريمة، ولقيام هذا المسؤولية يستوجب إثبات أن كاتب المقال المذكور
هو مصدر موضوع النشر، إضافة إلى إثبات توافر القصد الجنائي لديه، وبذلك يمكن استخلاص شروط
طقيام مسؤولية الكاتب المتمثلة في:

1/ أن يكون هو مصدر الكلام أو المعلومات أو الصور أو الرموز أو الرسوم، حتى ولو لم يكن هو مبتكر
ها أو كاتبها أو واضعها، متى كان هو الذي قدمها لرئيس التحرير، باعتبارها المصدر الأصلي للمادة الم
نشور أو نموذجه عالنشر.

يجب أن يكون لديه قصد النشر، أي أن يكون قد قدم بنفسها أو بواسطة شخص آخر مفوض من قبلها لرئيس التحرير
حرير أو من ينوب عنها الخبر أو المعلومات أو الرسوم موضوع المخالفة بقصد نشره.

3/ كذلك أشارت المادة (2) - (26)
للمسؤولية المشتركة للصحفي أو أي من العاملين المكلفين في المؤسسة الصحفية بأداء أعماله واجباته
صحفياً والناشر أو الموزع، بتحملهم نفس القدر من المسؤولية في حالة ارتكاب مخالفة أو جناية، حيث
نصت المادة على الآتي
"تتطبق واجبات الصحفيين الواردة أعلاه على كل شخص يتولى أو يشار كفيال تحرير أو النشر أو التوزيع
على مطبوعة".

ج / الناشر - Publisher:

يعتبر ناشر الصحيفة ويقصده
"مالك المؤسسة أو الشركة الصحفية"، والمتضمنة لجريمة النشر فاعلاً أصلياً للجريمة من حيث
مسؤولية المشتركة والمسؤولية التضامنية وفقاً لنطاق المادة
(24)، وهو يأخذ مكان رئيس التحرير في سلم المسؤولية الجنائية، على الرغم من المادة (29)
من قانون الصحافة التي حددت واجبات ومسؤوليات الناشر، لمتشصرحة لمسؤوليتها المباشرة أو غير
المباشرة في حالة وقوع مخالفة أو جريمة نشر في الصحيفة التي يمتلكها أو تتبعلشكتها الصحيفة.

د / الطابع أو المطبعة - Printing or Press - :

الطابع هو المسؤول عن المطبعة، وهو مديرها الذي يتعاقد مع رئيس التحرير أو الناشر على
طبع المؤلف، ويأمر عمال المطبعة بطبعه، سواء كان في ذلك كمالاً للمطبعة أو نائباً عنها الكها أو المنتف
عها فرداً كان أو شخصاً معنوياً، ولا يدخل في صفة الطابع عمال المطبعة، ويسر يعلي صاحب المطبعة
والطابع ما يسر يعلي كاتب المقال من حيث تحمل المسؤولية المشتركة، وعلى الرغم من أن كثير من المؤسسات
ساتا الصحفية لا تمتلك مطابع خاصة بها، وبالتالي فهي مضطرة للاستعانة بمطابع تجارية في طباعة
صحفها، إلا أن القانون لم يعفيها من المطابع التجارية من تحمل المسؤولية الجنائية أو المدنية بالاشتراك
معها على الأقل في جريمة النشر، لكن بعض المؤسسات الصحفية تمتلك مطابع خاصة بها وتعتحت
الإشراف المباشر لرئيس التحرير، وفيهذه الحالة يمثل رئيس التحرير أمام الجهات القانونية باعتبار
رئيس التحرير أيضاً مسؤولاً للمطبعة.

وتجد المشاركة المقصودة بهذا الصدد أساسها القانون نيفيما ينص عليها الفصلان الثانيان المادة (21) من قانون العقوبات للعام 1991 م، والذي ينص على " إذا ارتكب شخصاً أو أكثر جريمة تنفذ بالاتفاق جنائيين هميكونكلواحد منهم مسئولاً عنها كما لو كان قد ارتكبها وحده هو يعاقب بالعقوبة المقررة لها⁽³⁷⁾. " كذلك المادة (22) وينص على " إذا ارتكب شخصاً أو أكثر جريمة دون اتفاق جنائيين هميكونكلواحد منهم مسئولاً عنه فعله، ويعاقب بالعقوبة المقررة للجريمة التي يشكلها ذلك الفعل⁽³⁸⁾. "

هـ / الموزع - Distributor:

الموزع أو شركة التوزيع هي المسئولة عن توزيع الصحف على منافذ البيع بعد طبعتها، سواء كان هذا التوزيع في العاصمة أو في الأقاليم، ويسري بالمسئولية المشتري في حالة وجود مخالفة في المطبوع الموزع على شركة التوزيع أو الموزع، سواء شركة أو فرد بعينه، وذلك وفقاً لمنطوق المادة (24) من قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية.

المبحث الرابع

الضوابط الإدارية والقانونية للمنظمة للعمال الصحفيين

أولاً: الضوابط الإدارية والقانونية الواردة في قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية :

ورد في قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية والذى أجاز له المجلس الوطني في 2009/موقع علي
هرئيس جمهورية السودان، عملاً بأحكام الدستور الانتقالي لجمهورية السودان لعام
2005م، مجموعة من الضوابط الإدارية للمنظمة للنشاط الصحفي والإعلامي بالبلاد، كذلك اتصال
قانوني على كفالة الحريات الصحفية واستقلاليتها، حيث جاء فيه

"تتمتع الصحافة بحرية استقلاليتها وفقاً للدستور والقانون، مع مراعاة المصلحة العامة وحقوق
آخرين وخصوصيتهم ودون المساس بالأخلاقيات العامة"⁽³⁹⁾. كما ورد

"لا تفرض قيود على حرية النشر الصحفي إلا بما يقرر القانون نبشاً لحماية الأمن القومي والنظام
الصحفي العام ولا تتعرض الصحافة لمصادرة أو تغلق مقارها أو يتعرض الصحفي أو الناشر للحبس فيما
يتعلق بممارسة مهنتها إلا وفقاً للقانون"⁽⁴⁰⁾.

ومن أهم الضوابط الإدارية والتنظيمية الواردة في قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية السودانية
عام 2009م، الآتي:

1/ قيام الناشر كاتو المؤسسات الصحفية:-

ورد في الفصل الرابع بالمادة (20)

الشروط المنظمة لصدور الصحف والنشر أو المطبوعات الصحفية، حيث جاء في المادة من نصه⁽⁴¹⁾:

أ/ أي شركة مصرية خصلها ومسجلة وفقاً لأحكام قانون النشر كانت لسنة 1925 م.

ونص قانون النشر كانت للعام

1925م في الفصل الأول لعقد تأسيس الشركة على طريقة تكونها الشركة ذات الشخصية الاعتبارية على

الآتي⁽⁴²⁾ " : يجوز لسبعة أشخاص أو أكثر (

أول شخصياً وأكثر إذا كانت الشركة المراد تكوينها شركة خاصة يشتركون لتحقيق غرض ضار أو غير ضار المشروع. أن يكونوا شركة ذات شخصية اعتبارية ومسئولية محدودة .
بمعنى أن تكون مسؤولية أعضائها محدودة بمقتضى عقد تأسيسها .
بمقدار ما يدفع من الأسهم وجدت)
التي يحملها كل منهم وذلك بتوقيع هؤلاء الأشخاص بأسمائهم على عقد تأسيس الشركة والقيام بغير ذلك مما يستلزمه هذا القانون نفياً عن التسجيل.
ب/ أيتنظيم سياسيمسجلقانوناً نشر بطة أن يكون مسئولاً عن الصحيفة رئيس تحرير وفقاً للشروط والارادة في المادة 23(2).

وهذه المادة أتاحلتتنظيمات الكيانات الأحزاب السياسية فرصة تملك إصدار الصحف لتعبير من خلالها عن وجهة نظرها والتبشير لسياستها.
ج/ أيهيئة اجتماعية أو مؤسسة علمية أو وحدة حكومية لتطوير النشاط العلمي والتخصصي من شأنها نشر بطة أن يكون مسئولاً عن المطبوع رئيس تحرير وفقاً للشروط والارادة في المادة 23(2).
أيضاً هذه المادة أتاحلتللمؤسسات المنظمة الأهلية والاجتماعية والمؤسسات العلمية والأكاديمية والجامعات مراكز العلمية، تكون لها نشاط فعلي من خلالها بالعمل، أتاحللمادة لكل هذه التنظيمات فرصة إصدار الصحف والمطبوعات الصحفية، بشرط أن يتولى مسؤولية تحريرها والإشراف عليها فنياً وتحريراً شخصاً متخصصاً في النشر وطراً رئيساً لتحرير كما في الصحف والسيارة.

د /
يجوز للجاناليات الأجنبية المقيمة في السودان إصدار النشر والمطبوعات الصحفية الخاصة بها، بعد الحصول على الموافقة بذلك من المجلس وفقاً للشروط والضوابط التي تحددها اللوائح .
كذلك أتاحللهذه المادة للجاناليات الأجنبية المقيمة في البلاد هيجاليات كثير من أنشطة اجتماعية أتاحللهاف فرصة التعبير عن هويتها من خلال إصدار وتملك الصحف والمطبوعات الصحفية .

2/ ضوابط صدور الصحف ونشر المطبوعات:

تشترط المادة (21)

الفصل الأول ابعمن قانون الصحافة والمطبوعات الصحيفة قبل اصدار أية مطبوعة أو توزيعها بإتباع عضاء الإدارة أو الممثلين في (43):

أ /

الحصول على موافقة من المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحيفة، بعد دفع الـ 10,000.000 (مليون جنيه) رسوم تطوير العمال الصحفيين مبلغ (5,000,000) مليون جنيه رسوم ترخيصاً لمرقومي مبلغ رسوم تجديد سنوي لكافة المؤسسات الصحفية، بينما تم إعفاء صحف مطبوعات المرأكز والمؤسسات البحثية والعلمية والجامعات (44).

ب / تجدد الموافقة سنوياً بعد دفع رسوم التجديد التي تحدد ها اللوائح.

ج /

اشترطت المادة (22) الموافقة المسبقة للمجلس على إصدار أي صحيفة أو مطبوعة صحفية أو نشرة شريطة.

د /

أن يكون إصدار الصحف والنشر الصحفي أو صناعة المعلومات من أجل أساسية للمؤسسة الصحفية.

هـ /

أن تؤدع المؤسسة الصحفية مبلغاً مالياً في حساب مصر في مستقلى حدد ها المجلس فيلائحة تطوير العمل للصحفيين مع التعهد بعدم الصرف من المبلغ المودع لغير أغراض الإصدار، ويجوز للمجلس بقرار من هرفعال الحد الأدنى للإيداع متى ما اقتضت الظروف والمصلحة العامة ذلك.

و حددتلائحة تطوير العمال الصحفيين فعمل مبلغ (150,000)

مائة وخمسون مليون جنيه كرسوم تأمين للمؤسسات الصحفية، تدفع مقدماً في حساب بنكي ولا يسمح بالس

حجبها لإبذنا المجلس وفاءً لالتزامات المؤسسة الصحفية المالية تجاه الغير خاصة في حالة الغرامات المالية، أو العجز عن دفع رسوم التجديد السنوية⁽⁴⁵⁾.

ويرى الأستاذ محجوب عروة أن منح القانون لمجلس الصحافة أحقية زيادة مبلغ الإيداع امتيازاً أتهيك ذلك، في هظلمو إجحاف في حق الناشرين والملاك ويعد تطور صناعة الصحافة في البلاد، بسبب تحميل المؤسسة الصحفية أعباء مالية إضافية هي في أشد الحاجة إليها لتوفير المدخلات الوفاء بالالتزامات المالية المستمرة. وكان من الأولى بالمشروع أن يحدد المبلغ لا يسمح بزيادتها إلا عدل القانون نفسه⁽⁴⁶⁾.

و/أنتتعاقد المؤسسة الصحفية مع عدد كاف من الصحفيين ذوي الكفاءة والخبرة، على ألا يقل الحجم والتأهيل للقوى العاملة في حدود الدنيا الواردة في لائحة تطوير العمال الصحفي، وأن يكون للمؤسسة الصحفية مقر الممارسة النشاط الصحفي وتحدد اللوائح شروط وطهه موصافاته.

ي
أن يكون للمؤسسة الصحفية مركز معتمد للمعلومات وتحدد اللوائح شروط وطهه موصافاته، وأن تتلزم ما لصحيفة أو المؤسسة الصحفية بالتخصص الذي أجاز لها.

3/ واجبات الناشر - :

حددت المادة (29) واجبات الناشر فيما يأتي⁽⁴⁷⁾:

أ/ يخصص نسبة معينة من أموال المؤسسة الصحفية للصراف على التدبير على أن يحدد المجلس تلك النسبة في لائحة تطوير العمال الصحفي.

ب/ يعتمد شروط وخدمة مجزية للصحفيين العاملين بالمؤسسة الصحفية وفقاً لمعايير عادلة يحكمها قانون العمل لسنة 1997 أو أي قانون آخر.

ج/ يبين بشكل بارز على الصفحة الأولى والأخيرة من كل مطبوعة ينشرها اسم الناشر والطابعون انهما وتاريخ الطبع.

د/ يودع لدى الأمانة العامة للمجلس عدد من النسخ يحددها المجلس من كل مطبوعة يصدرها وفقاً لما تحددده اللوائح.

د. ياسين آدم المسؤولية القانونية للعمل الصحفي في السودان ص: 130-182

هـ/يقدم البيانات المالية وسائر الحسابات الخاصة بالمؤسسة الصحفية لمراجعتها بواسطة ديوانال مراجعة القومي.

كذلك يعرّو أن معظم البنود الواردة في هذا المادة هي بنود جديدة ومهمة تساعد في تطوير مهنة الصحافة، خاصة البند

أو الخاص بتخصيص أموال الميزانية لتمويل الناشر ينبغي ضثريبو تأهيل الصحفيين، كذلك البند

(ب) والخاص باعتماد شروط وخدمة مجزية للصحفيين العاملين بالمؤسسة الصحفية وفقاً لمعايير عادلة في حكمها قانون العمل لسنة 1997 م.

4/الشروط الواجب توافرها في الصحفي ورئيس التحرير:

أوضح القانون من حيث حقهم ممارسة العمل الصحفي، حيث اشترطت المادة⁽⁴⁸⁾ (23) في الصحفي ممارسة المهنة الآتي - :

1/أن يكون مسجلاً في سجل الصحفيين لدى الاتحاد العام للصحفيين السودانيين.

2/ يشترط في رئيس تحرير الصحيفة أن يكون - :

أ/سودانياً ولا يقل عمره عن خمس وثلاثين عاماً .

ب/قدمار سالعملالصحفيياحترافلمدة لا تقل عن عشر سنوات .

ج /حاصلاً على مؤهل جامعي .

د /متفرغاً للعمل الصحفي.

هـ / ألا يكون قد أدين بجريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو مخالفة أحكام هذا القانون.

3/يجوز للمجلس أن يستثنى المرشح لرئاسة تحرير الصحيفة منشراً للخبر أو المؤهل الجامعي

لاها إذا توافرت لديها المؤهلات والخبرة النوعية المتميزة.

وحددت المادة (24) مسؤولية رئيس التحرير بأنه "

المسئول الأول ولعلنا الأداء التحريري للصحيفة ويكون مسئولاً بموجب مبادئ المسؤولية التقصيرية⁽⁴⁹⁾ أو

الجنائية عنكلمما ينشر في الصحيفة مع عدم الإخلال بأبمسئولية قانونية أخرى قد تقع على الصحفي أو ال كاتب أو واضع الرسم أو الطابع أو الناشر.

5/ واجبات الصحفي:

المادة (26) _ (50)

(1) حدد واجبات الصحفي فضلاً عن التزاماته أخرى في القانون آخر بالالتزامات الآتية:

أ / أن يتوخى الصدق والنزاهة في أداء مهنته الصحفية، مع الالتزام بالمبادئ والقيم التي تضمنها الدستور والقانون.

ب / عدم نشر المعلومات المتعلقة بالأمن القومي أو تحركات القوات المسلحة أو خططها أو عملياتها إلا بموافقة المخولة بذلك.

ج / عدم التأثير أو الإضرار بسير العدالة عند نقل وقائع جلسات المحاكم أو التحريات أو التحقيقات التي تجريها الشرطة أو النيابة.

د / أن يلتزم بعدم إثارة أو المبالغة في عرض أخبار الجريمة أو المخالفات المدنية.

هـ / ألا يعلق على التحريات أو التحقيقات أو المحاكمات إلا بعد الفصل فيها بصفة نهائية.

و / ألا ينشر أي أمر يتعارض مع الأديان أو كرامة المعتقدات أو الأعراف أو العلم مما يؤدي إلى إشاعة الدجل.

ز / أن يلتزم بمقبم السلوك المهني وقواعد المضمنة في ميثاق النشر فالصحفي المعتمد من قبل الاتحاد العامل صحفيين السودانيين .

ح / عدم إثارة الفتنة الدينية أو العرقية أو العنصرية أو الدعوة للحرابو العنف.

ط /

احترام وحماية الآداب والأخلاق العامة والقيم الدينية وصون الأعراس الخاصة وحرمان الأفراد والهيئات عما ينتهك مقومات الحياة العام.

ي / تجنب إثارة الضار بمصلحة المجتمع عند التعرض للظواهر السالبة ونشر أخبار الجريمة.
ك / عدم تلقي أموال أو تبرعات من جهات أجنبية منشأها التأثير على عدالتها ونزاهتها وحياديتها.
(2)

تتطبق اجبات الصحفيين الواردة أعلاه على كل شخص يتولى أو يشار كفيال تحرير أو النشر أو التوزيع على مطبوعة.

لكن في حالة مخالفة أي من البنود المذكورة، أو أي من مواد القانون، فمن حق مجلس الصحافة والمطبوعات أن يوقع على المتسبب بالضرر أو المخالف العقوبة⁽⁵¹⁾. ويلاحظ أن حقوق الصحفيين الواردة في قانون الصحافة والمطبوعات هي جيدة من الناحية النظرية ولكن من الصعب تطبيقها في الواقع الممارس على مليحة للنشاط الصحفي، سوف تنتفي الكثير من المفردات الجملة الواردة في القانون التي تضمن حقوق الصحفيين، وتتخولوا تسيطر القوانيين الأخرى على قانون الصحافة خاصة قانون الأمن والمخابرات الوطنيين، والذي يهضم بصور مستمر حقوق الصحفيين والصحافة.

ثانياً: الضوابط القانونية المنظمة للوارد في قانون العقوبات:

يخضع الصحفي السوداني لنيابة جنائية يخضع لها قانون الصحافة والمطبوعات والصحافة، لأحكام قانون العقوبات بالتعام

1991م، في حالة مخالفة لهنودها وإتيانهم بعمل منشأه أن يشكك في جريمة أو مخالفة لهنود من بنود القانون. وجاء في باب الأحكام التمهيدية المادة الثالثة، تعريف "الجريمة" بأنها تشمل كل فعل يعاقب عليه بموجب أحكام هذا القانون، أو أي قانون آخر. ووضح للمادة (1)-(8) أساس المسؤولية الجنائية بأنه

"للمسؤولية الأعلى الشخص المكلف المختار (2)

وللمسؤولية إلا عن فعل غير مشروع غير تكب يقصد، أو فعل غير تكب إهمال⁽⁵²⁾. "وهذه المادة تثبت مسؤولية رئيس التحرير في المخالفات التي ترتكبها صحيفته، سواء كانت من شخصياً أو كانت من مائة تحت مسؤوليته. ومن أهم المخالفات لنشر التهورات في قانون العقوبات بما يلي:-

1/ إشانة السمعة:-

ووفقاً للمادة (1) 159-

"يعد متركباً جريمة إشانة السمعة من ينشر أو يروي أو ينقل أو يروي بأي وسيلة وقائع مسندة إلى شخص مع ينأ وتقوم بالسلوك كقاصد بذلك الإضرار بسمعة

ولا يعد الشخص قاصداً الإضرار بالسمعة فيما لا تاتى لآتية⁽⁵³⁾:

أ/ إذا كان فعله في سياق إجراء اتقضائية، بقدر ما تقتضيه، أو كان نشر التلكا لإجراء ات.

ب /

إذا كانت لها أو لغيره شكوى مشروعة يعبر عنها أو مصلحة مشروعة يحميها، وكان ذلك لا يتم إلا بسن اد الوقائع وتقوم بالسلوك المعين.

ج / إذا كان فعله في شأن منير شحلمنصب عام أو يتو لا هتقويماً لأهليتها أو أدائه بقدر ما يقتضيه الأمر.

د / إذا كان فعله في سياق النصيحة لصالح منير يد التعامل مع ذلك الشخص أو الصالح العام.

هـ / إذا كان إسناد الوقائع بحسن نية لشخص قد اشتهر بذلكو غلب عليه، أو كان مجاهر أبمانسب إليه.

و /

إذا كانا التقويملشخص ضرر نفسه أو عملها على الرأيا لعماللحكم عليه، وكانا التقويملبقدر ما يقتضيهال حكم^(*).

ويعاقب منير تكبير جريمة إشانة السمعة يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بالغرامة أو بالعقوبتين معاً. وجريمة إشانة السمعة أكثر الجرائم المتركبة بواسطة الصحافة، كما تشير بذلك تقرير الم جلسا لقوميللصحافة والمطبوعات الصحفية السودانية.

2/ الأسباب الإساءة:-

ووفقاً للمادة (160) فإن الإساءة والسباب هو

"منيو جهإساءة أو سباباً لشخص بما لا يبلغ درجة القذف وإشانة السمعة قاصداً بذلك إهانته، يعاقب بالس

جنمدة لا تجاوز شهر أو بالجلد بما لا يجاوز خمسا أو عشرين جلدة أو بالغرامة⁽⁵⁴⁾ ".
إنطلاقاً من هذا التعريف يمكننا أن نستنتج أن السبب يتميز بخاصية أساسية وهو أنها لا تشمل على واقعة معينة
فكما هو الشأن بالنسبة للذف، بل يعتبر سباً متى تضمن بأيو جهماً لوجو هخدشاً للشر فوالاعتبار. وك
ما هو الشأن بالنسبة للذف فإن المتابعة في جنح السبب متوقفة هي الأخرى على قيامد عويجنائية، أو طلب منال
شخص ذي الصلة قانوناً .

وجنحة السبب غير هامنا لجر ائمت ركز على مجموع منال عناصر التي يجبتو افرها لإنزال العقاب لعل
ي مرتكبها، مالم يكن لهمبر ريعيهم من ذلك، وتستوجب جنحة السبب افر ركنان هي:

أ / الركن المادي

: المتمثل في إتيان الشخص السلوك المعاقب عليه قانوناً بأحدى طرق العلانية، والركن المعنوي الذي يتخذ ص
ورة القصد الجنائي.

ب / الركن المادي
يتحقق الركن المادي في جنحة السبب بالصاق صفة أو عيباً أو لفظ جارحاً أو مشيناً إلى شخص معيناً وحاطمناً
ر امتهو ذلك بصفة علانية، وبناءاً عليه فتتحقق هذا الجرم مشروطاً بطبوت افر ثلاث عناصر :
وهي أن يكون النشاط خادشاً للشر أو الاعتبار، وأن يكون موجهاً للشخص معين، وأن يتم ذلك بصفة علانية
ة.

3 / انتهاك الخصوصية:

ينص المادة (166) على

"كل من ينتهك خصوصية شخص، بأن يطلع عليه في بيتته أو يذنها أو يقو مدونو جهمشرو عبال تصنت على
ه، أو بالاطلاع على رسائلها أو أسرارها، يعاقب بالسجن مدة لا تجاوز ستة أشهر أو بالغرامة أو بالعقوبت
ينمعا⁽⁵⁵⁾ ". إن الحق في احترام الحياة الخاصة أو ما يسمى بالخصوصية تركز على حماية ذلك الجانب
من حياة الإنسان، الذي لا يرغب في إطلاع الغير عليها ولا يرغب في أن يكون موضوعاً للحديث من جانب الناس
، هذا الحق يعد أكثر صلة وارتباطاً بحرية الفرد وما يترتب عليه منصوصون لكر امتهو احترام المأدميته، ف

لا يتطاول عليها متطفليها ما يرغب في الاحتفاظ به لنفسه، ولا تنتهك خصوصياتها فهي تعد بحقاً غلى وأسم
ي الحقوق.

و عليها يجوز للصحفي أو غير ه أن يتعرض للحياة الخاصة للمواطينين عن طريق الاستماع أو
التسجيل أو النقل عبر جهاز من الأجهزة أيًا كان نوعه لمصادرة تقيم كان خاصاً وعن طريق الهاتف أو الت
قاطاً ونقل صور شخص في مكان خاص بجهاز من الأجهزة أيًا كان نوعه، وإلا تعرض للمساءلة الجنائية
و. وهكذا فقد عاقب المشر عبقتضيات المادة (166)

كلمينته كخصوصية شخص، بأن يطالع عليها في بيته دون إذنها ويقوم مدونو جه مشرو و عبال تصنت عليه،
أو بالاطلاع على رسائلها أو أسرار ه، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بالغرامة أو بالعقوبتين
معاً."

وتجدر الإشارة إلى أنه بالنظر لخطورة هذا الجريمة كونها تتعلق بحياة الفرد الشخصية، فقد جعل
ها المشر عمينينا لاستثناءات التتيرد على المبدأ العام المتعلقة بجواز إثبات صحة ما يتضمنه القذف .
واشترط المشر علقيا ما لجر ائما المتعلقة بالمصلحة الخاصة بما في ذلك القذف والسبب المسبب للحياة الخ
اصة، تحديد الأشخاص والجهات المعنية بها .

4/ نشر الأخبار الكاذبة :-

ينص المادة (66) على أن كل

"من ينشر أو يذيع أخبار أو إشاعة أو تقرير، معلّم ه بعبد مصحته، قاصداً أن يسيب خوفاً أو ذعر اللجمه
ور أو تهديد اللسلام العام، أو انتقاصاً من هيبة الدولة، يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بالغرام
ة أو بالعقوبتين معاً⁽⁵⁶⁾ ."

إذا كانت الصحافة أهم وسائل إعلام الجمهور على الأحداث الواقعة على مختلف المستويات، وت
حتم عليها وظيفتها هذه، الا لتزام بالصدق والموضوعية ونشر الأخبار الصحيحة، وأيتحر يففيماي
تمنشر ه قدير تبعليهز عز عة ثقة الجمهور، وتأسياً على ما سبق، فإن المنطق لا يعتبر نشر الأخبار ال
كاذبة قيداً على حرية الصحافة، فحرية النشر ترتبط بحريات أخرى، ومن ثم فيعديق ه فيحدد اتهنقيد

الحرية المرتبطة بها

وأهم ما يميز مهنة الصحفي هو السبق الصحفي والسرعة التي يستلزمها العمل المحيط بالمهنة، مما يؤدي إلى نشر الأخبار دون مراعاة التأكد من صحتها، فالمشرددون بعض الأركان التي تنبئ عليها هذه الجريمة، وتكون أجازة جريمة نشر الخبر الكاذب فيما يلي من الحالات:

1/ حالة كون النباء كاذباً أو غير صادقاً، ويكون النباء كاذباً حالة تتضمنه واقعة جديدة باعتبارها حقيقة ونأنتكون كذلك، أو حالة كونها حقيقة ولكنها مزيفة، أي نفاء التطابق بين الواقع والحقيقة.

2/ عندما تكون علنية، وحدد المشردون وسائل العلانية بالنشر أو إذاعة أو إخبار أو إشاعة أو تقرير.

3/

الإخلال بالأمم العامو الذي قد يسبب خوفاً أو ذعر اللجمهور أو تهديداً للسلام العام، أو انتقاصاً منهية ال دولة.

5/ القذف:

لمير دفيقانو الصحافة والمطبو عات السودا نيمادة بشأن القذف، وسكت عنها المشردون بما سببو

رد هفيقانو العقوبات المادة (1)-(157) والذيجاء نصه

"يعدمر تكباً جريمة القذف منير ميكذباً شخصاً عفيفاً ولو كان ميتاً، بالقول لصرحة أو دلالة أو بالكتابة أو بالإشارة الواضحة الدلالة بالزنا أو اللواط أو نفي النسب".

وهذا المادة في جانباً منها يركز على قذف النسب، لكنها أشار أيضاً بوضوح إلى استخدام وسيلة الكتابة أو العلانية في تحقيق الجرم والمخالفة

ويعاقب القانون منير تكب جريمة القذف بالجلد ثمانين جلدة. تعزيراً (*) وإذا سقطت عقوبة القذف لئلا يمتد إلى الجاني (1) يجوز معاقبة الجاني بالعقوبة المقررة على جريمة إشاعة السمعة.

وقد بينا القانون الصور التي يتحقق بها القذف هي المساس بشرف أو حرمة الشخص أو الهيئة المسندة إليها الواقعة

إلا أن ما يميز الشر فعن الحرمة، هو أن المسبالشر فيمسبالشخص في ذاتها وفيكر امتها واستقامته، كاتها مشخصباً أن له سجلاً عدلياً أسوداً، أو أنها ارتكب جريمة قتل أو جرأتمضد الأموال أو ضد أمن الدولة مث

لأ، أو اتهام شخص بالغشوا انعدام الوطنية، فالإنسان الشر يفهو ذلك الذي يقو ميو اجبه على أحسن وجه .
أما الحرمة أو ما يعر فبالاعتبار فهو وليد التقدير الذي يختص بها الشخص داخل المجتمع، ومن أمثلتها
لادعاء بأن شخصاً هزلياً أو أنها بنمجرم
ويشملها لمساس بالحرمة أيضاً ادعاء أفعال التمساً بالخصال المهنية للضحية، كأن ينسب إلى طبيب عدم مهارة
مما يهملها ضاهاً أو إلى موظف عمومي عدم مراعاة أهلها حال العام.

6/ الاتفاق الجنائي:

فبعضاً لا يحيا نبحاً للقانون نبعضاً لأفعال المخالفة لنصوص القانون أو التي تعد جريمة يحملها مج
موعة من الفاعلين " الصحفيين " باعتبارهم شركاء في الجريمة، وينص المادة (21) على أنه
"إذا ارتكب شخصاً أو أكثر جريمة تنفذ بالاتفاق جنائبيهم، يكون كل واحد منهم مسؤولاً عنها كما لو كان
نقدار تكبها وحده، ويعاقب بالعقوبة المقررة لها . وعقوبة منير تكب جريمة الاتفاق الجنائي
"السجن مدة لا تتجاوز خمس سنوات، وفي حالة وقوع الجريمة أو الشرع فيها يعاقب بالعقوبة المقررة
لارتكاب تلك الجريمة أو للشرع، بحسب الحال (57)." .

الخاتمة:

إنضوا بطحرة الصحافة والحقاق إلى علامتندر جفيعلاقة جدلية بين الحرية والمسؤولية، وهيا
لعلاقة القائمة على الامتثال للقواعد الأخلاقية وأدبية في ممارسة المهنة، ومن المعلوم أن أكثر التشريعات
ليبرالية تجرم الإساءة والشطط .

وذلك من خلال المعاقبة على الجنح الصحافية التي مندونها يكون مصير كل مجتمع الفوضى، فالجنح
صحفية النتيجة النص عليها في القوانين السودانية تستجيب لثلاثة متطلبات وهي:

1/ حماية الأفراد من كالأشكال القذف والتشهير وما منشأها المساس باعتبار الأشخاص.

2/ حماية الدولة والنظام الاجتماعي من نشر مقالات أو بثاً حاد يثمن شأنها أن تمس بالنظام العام والآداب
عامة.

/3

در عور دعأوا عالمسا سبال حياة الخاصة للأشخاص، ومنثمّة أنا الحق في الإعلام الذي تضمنه حرية الصحافة والحق في حماية العرض فيصون النشر فالشخصيا الذي تضمنها الضو ابطال المرسوم لهذهال حرية، هما بالذات يشكلان عي من الحقوق الضرورية والمتناقضة والتي تستلزم إقامة التوازن بينهما

ونظر العدمقابلية الضرر المعنوي للتعويض بعد وقوع الجريمة الصحفية، يتجلى الدور الوقائي والأكثر فاعلية الذي يمكن أن تضطلع به القواعد الأخلاقية المطلوب اعتمادها داخل البيت الصحفي . وفي ختام مناقشتنا وعرضنا القضية المسؤولية القانونية للعمال الصحفيين في السودان، يرى الباحث أن المشرع السوداني أقر ادو المؤسسات التي يمكن أن يتضرر وامن النشر الضار، وكذلك ميفر طفي تقييد لحرية العمال الصحفيين، وإنما حاول لحماية المصالح العليا للبلاد وأمنها وكذلك حماية شر فوا اعتبار الأشخاص الهيئات، كما وضعوا عدو إجراء انتضبط العمال الصحفيين، وأياستنتاجاتأ خري بخلاف ذلك بما يعو دللتبا ينفيه هو تفسير حرية الصحافة، الذي وقع الصحفي في المحذور مما ي كلفها الخضو ع للمساءلة القانونية.

أهم النتائج:

1/ يترتب على مخالفة القوانين المنظمة للعمال الصحفيين في السودان مسئوليات قانونية وعقوبات جنائية وأ خري مدنية يمكن أن تنطو على مجموعة من الشكاوى والفاعلين.

/2

يخضع الصحفي السوداني لنيابتي خضو عهلقانون الصحافة والمطبوعات الصحفية، لأحكام قانونالع قوبات للعام

1991م، وقانون المخابر اتالو طنيو قانون المصنفات الأدبية والفنية وقانون الصحة العامة.

3/ اشترط قانون الصحافة والمطبوعات الصحفيين لعام

2009م من أجل ممارسة العمال الصحفيين الكثير من الضوابط والقيود القانونية والإدارية على الصح فيينو على المؤسسات الصحفية.

يتعرض للمسؤولية القانونية نتيجة تجاوز النشر الصحفي مجموعة من الأشخاص منهم، رؤساء التحرير والمحررين والكتاب الصحفيين والطابعين الموزعين والناشرين، لأن القانون يحمي بعضاً أحياناً فعلاً مخالفة لنصوص القانون أو التبتعد جريمة يحملها مجموعة من الفاعلين " الصحفيين " باعتبارهم شركاء في الجريمة.

5/ قدما المشرع عالسودان مسؤولية رئيس التحرير على مسؤولية كاتب المقال وجعلنا الأخير مشاركاً، أما رئيس التحرير فهو الفاعل الأصلي، وذلك تقديراً للحالات التي يعمل فيها رئيس التحرير على نشر مقالات باسم مستعار.

6/ كثرة المتدخلين في المجال الصحفي

يخلفونهم بالتفويض الفاعل الأصلي ونشر كائهم في الجريمة الصحفية.

أهم التوصيات:

1/ إدخال بعض تعديلاً على المادة (24) من قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية لعام 2009م، بحيث يقر:

(رئيس التحرير هو المسؤول الأول ولعنا الأداء التحرير للصحيفة ويكون مسؤولاً بموجب هذا القانون عن كل ما ينشر في الصحيفة مع عدم الإخلال بما يمسؤولية قانونية أخرى قد تقع على الصحفي أو الكاتب أو واضع الرسم أو الطابع أو الناشر). (بدلاً عن النص الحالي الذي يقر:

(رئيس التحرير هو المسؤول الأول ولعنا الأداء التحرير للصحيفة ويكون مسؤولاً بموجب هذا القانون عن كل ما ينشر في الصحيفة مع عدم الإخلال بما يمسؤولية قانونية أخرى قد تقع على الصحفي أو الكاتب أو واضع الرسم أو الطابع أو الناشر).

/2

لابد من الالتزام بالأخلاقيات المهنية الأدبية الصارم من جانب الصحفيين أثناء أدائهم لأعمالهم المهنية، سواء في مواقف الأحداث أو في صالات التحرير والأخبار.

/3

عند كتابة أو تحرير الأخبار أو المقالات يجب على الصحفي التأكد من صحة المعلومات والبيانات الواردة فيها، والتأكد من دقة المعلومات الواردة في الخبر أو المقال قبل النشر، تجنباً لوقوع عيوب المخالفات القانونية وانتهاك قواعد الغير.

4/ يجب التعامل مع مصادر المعلومات والأخبار الموثوقة والمعروفة والمعلومات النزاهة، وتجنب نشر المعلومات السببية والغير شرعية في الحصول على الأخبار والمعلومات والبيانات، تفادياً لأي احتمال لعدم صدقية أو دقة المعلومات والأخبار المستجوبة من هذه المصادر.

5/ ضرورة تقييد المؤسسات الصحفية بالتدريب التأهيلي المستمر للصحفيين، خاصة المبتدئين منهم، وعقد دورات خاصة بأخلاقيات العمل المهني الإعلامي، يوضح فيها النصوص القانونية التي يجب على الصحفيين النشر أو التعامل بطريقة تتوافق مع القانون.

6/ على مجالس الصحافة والمطبوعات الصحفية باعتبارها الجهة المنوط بها رعاية الصحفيين وحماية الناحية المهنية، التأكد من أن الصحفيين الذين ينضمون إلى الكتابة الصحفية، سواء بالاحتراف أو بالانتساب، مسجلون فعلياً ولديهم سجلات صحفية معتمدة، حتى تضمن أن الذين ينضمون إلى الكتابة ومهنة الصحافة هم فعلاً صحفيين حقيقيين.

7/ على المعنيين بتطبيق القانون ومنشرويه أن يأتوا بمحاكماتهم من داخل العمل التعاطي بإيجابية معتجاة من النشر وعدم أخذ المخالفين بالشبهة، وتقدير كل حالة على حدها وفقاً للمعطيات الحالية والمكانة التي يملكها.

المصادر والمراجع:

- 1/ دستور جمهورية السودان الانتقالي لعام 2005 م، المادة رقم (27)، البند الأول، ص 5.
- 2/ نفس المراجع السابق. المادة رقم (39)، ص 7.
- مثلث تقارير الانعقاد الدورية للمجلس القومى للصحافة والمطبوعات الصحفية في السودان، والتي تصدر كل أربعة سنوات، ويتضمن تقرير اشاملاً لأداء الصحافة السودانية بمختلف جوانبها بما فيها الجانب القانوني والأخلاقي والتجاوزات المهنية.
- 3/ محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية 2، عالم الكتب، القاهرة، 2004م، ص 44.
- 4/ أحمد إبراهيم خضر، صناعة الرسالة العلمية، دار النشر التونسي، تونس، 2013 م، ص 33.
- 5/ حليلة تزكراوي، المسؤولية الجنائية في مجال الصحافة المكتوبة، دراسة لنيل درجة الماجستير في القانون الخاص بالمعنى، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 م، ص 79.

د. ياسين آدم المسؤولية القانونية للعمل الصحفي في السودان ص: 130-182

- /6 إبراهيم علي حمادي، انتهاك حرية الحياة الخاصة " الخطأ الصحفي نموذج " دراسة مقارنة (مجلة جامعة الأنبار للعلوم والقانونية السياسية، كلية القانون، الفلوجة، العراق، العدد الثاني، يوليو 1998، م، ص. 13.
- /7 جعفر كاظم جبر الموزاني، نعيم كاظم جبر الموزاني، محمد حسناوي شويخ، نحو نظام قانوني لمسؤولية الصحفيين مدنية عن ضرر ضحايا الجريمة، مجلة مركز دراسات جامعة الكوفة، العدد السابع، 2008، م، ص. 32.
- /8 محمد حسام الدين المسؤولية الاجتماعية للصحافة، ط1، القاهرة: الدار المصرية للطباعة، 2003، م، ص. 74.
- /9 المر جعفر نفسه، ص. 77.
- /10 محمد عبد الحميد، الاتصال في مجالي التأليف والإبداع الفنون الجمالية، ط1، القاهرة، عالم الكتب، 1993، م، ص. 116.
- /11 سليمان صالح، ثورة الاتصال وحرية الإعلام، الكويت: مكتبة الفلاح، 2007، م، ص. 292.
- 12/Fraser Bond, An introduction to Journalism, Second Edition, Macmillan Company, New York, 1991.p122.
- /13 طاهر محسن الغالبيو صالح مهدي العامري، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع، ط2، عمان، دار واثل للنشر والطباعة، 2010، م، ص. 87.
- /14 محمد منير حجاب، المعجم الإعلامي، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، م، ص. 488.
- /15 جون ميرل، الإعلام وسيلته ورسالة، ترجمة ساعد خضر العرابي، الرياض، دار المريخ للنشر، 1998، م، ص. 143.
- /16 أحمد طالع البشبيشي، الاتصال الجماهيري والمجتمع المعاصر، القاهرة، دار المعرفة، 2005، م، ص. 83.
- /17 جون ميرل، مرجع سابق، ص. 152.
- 18/The Process and Effects of Mass Communication (eds), Wilbur Schramm and Donald F. Roberts, 1977, P.347.
- /19 طاهر محسن الغالبيو صالح مهدي العامري، مرجع سابق، ص. 95.
- /20 توماس ماكفيل، مرجع سابق، ص. 179.
- /21 محمد حسام الدين، مرجع سابق، ص. 78.

- 22/ قانون الصحافة المطبوعات الصحفية السوداني، مرجع سابق، الفصل الأول أحكام تمهيدية المادة. (4)
- 23/ أميمة بشير شريم، الصحافة الأردنية وعلاقتها بقوانين المطبوعات، الطبعة الأولى، 1984 م. ص. 86
- المسؤولية الجنائية للصحف وتنشأ في حالة كتابة أو نشر أمور عن أفعال أو اقوال الحقيقة، مما يعد قذفاً أو سباً أو تشهيراً
- ويعرف القذف بأنها إسناد للغير بواقعة إحدى الطرق أو أفعالاً كانت صادقة أو جيت عقابها أو احتقار هفي المجتمع، كما يعرف السبب بأنه كقوليتضمن خدشاً للحياء أو تعرضاً بالشرف أو الاعتبار، ونؤكد بأن جرائم القذف والسبب لا يتكونان إلا بسطة النشر في الصحف المطبوعة أو تنقيلاً لأفعال المجرمة التي تحتل إلى عقوبة مرتكبة لتوافر جريمة القذف والسبب بمجرمة التشهير، بمعنى أنا الصحفي عدم مسؤولة مدنيًا وجنائيًا في مثل هذه الحالات .
- 24/ عبد الحميد المنشاوي، جرائم القذف والسبب إفشاء الأسرار، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 2005م، ص. 134.
- 25/ قانون الصحافة المطبوعات الصحفية السوداني، مرجع سابق، المادة. (1)-(26)
- 26/ معز حاضرة، المسؤولية التقصيرية للصحفي، مقال منشور بصحيفة الصحافة السودانية، عدد رقم (4352)، 24 فبراير 2013م، ص. 4.
- 27/ قانون الصحافة المطبوعات الصحفية، مرجع سابق، المادة. (24)
- 28/ رحاب مبار كحسن، المسؤولية المدنية والجنائية للصحفيين رئيس التحرير، الجزء الأول، مقال منشور بصحيفة آخر لحظة، بتاريخ، 2/1/2011 م، ص. 6.
- 29/ قانون الصحافة المطبوعات الصحفية، مرجع سابق، المادة. (24)
- 30/ قانون العقوبات بالسودان للعام 1991 م، مرجع سابق، الفصلان الثاني. (21)
- 31/ نفس المرجع، الفصل الثاني، المادة. (22)
- 32/ المرجع نفسه، المادة. (35) أ.
- 33/ سليم درابلة العمري، تنظيم المسؤولية الجنائية عن جرائم الصحافة المكتوبة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، بنعكون، الجزائر 2004 م، 98.

/34

سعد صالح الجبوري، مسؤولية الصحفي الجنائية عنجر أئمان نشر، دراسة مقارنة، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2010 م، ص. 34

/35

عبد الرحمن عزي، اللغوة والاتصال، الموسوعة العربية من أجل التنمية المستدامة، المجلد الثالث، البعد الاجتماعي، ط9، الدار العربية للعلوم مبيروت، لبنان، 2007 م، ص. 249.

/36

يقول الفيلسوف "جونستيو ار اتميل" في انتقاد هل تجرير رأي :
إن هذا الفكر المراد تجريمها هل يعلى صواباً أم خطأ؟ فإن كانت تصواباً ثم حظرناها فقد حرمانا المجتمع من حقها وسلبناها أحد حقوقها الكبرى، وإن كانت خطأ كيف لنا معرفة ذلك؟ إننا لكي نحكم عليها بالتصويب أو التخطئ يجب أن نمنحها جميعاً لظروف، وتنازلنا الحرية في مناقشتها، وبدون ذلك لا يستطيع كائن ذو مواهب إنسانية أن يثبت بصورة عقلية صواب فكره أو خطئها :
محمداً هياويونس، التقييد القانوني لحرية الصحافة، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع الإسكن درية، مصر، 1992 م، ص. 297

37/ قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية السوداني، مرجع سابق، المادة (24)

38/ قانون العقوبات السوداني للعام 1991 م، مرجع سابق، الفصل الثاني، المادة (21)

39/ المرجع نفسه، الفصل الثاني، المادة (22)

40/ قانون الصحافة والمطبوعات الصحفية، مرجع سابق، الفصل الأول، المادة (2)

41/ المرجع نفسه، الفصل الأول، المادة (3)

42/ المرجع نفسه، المادة (20)

43/ قانون النشر كاتالوج السودان للعام 1925 م، الفصل الأول، المادة (1)

44/ المرجع السابق نفسه، المادة (21)

45/ لائحة تطوير العمل الصحفي في السودان، المجلس القومي للصحافة والمطبوعات الصحفية، المادة الثالثة (ب).

46/ المرجع نفسه، المادة الثالثة (ج).

47/ مقابلة

شخصية مع الأستاذ محجوب محمد عروة، ناشر سوداني، وصاحب صحيفة السودان سابقاً، بمكتبه بالخرطوم، الس ودان، فبراير 2014 م.

48/ قانونا للصحافة المطبوعات الصحفية، مرجع سابق، المادة. (29)

49/ قانونا للصحافة المطبوعات الصحفية، مرجع سابق، المادة. (23)

عناصر المسؤولية التقصيرية هي الخطأ أو الضرر وعلاقة السببية، وحينئذ تلتزم هذه العناصر في الفعل لأصحاب الشخص صمسو ولأمسو لية تامة، إذا كانت تلك المسؤولية لية مدنية أو جنائية، وفقاً لدرجته الجر موجما للضرر، وهنا لا بد أن أُنشئ ر إلى أن قبل صدور قانون المعاملات المدنية لسنة 1983 فإن القضاء السوداني ظل يولي صف المسؤولية لية بأنها (مسؤولية عقدية (إذا كان الضرر الناشئ عن مخالفة لالتزام مطلقاً ومسؤولية تقصيرية (إذا كان الضرر جسيماً أو تمتد هذه لتصبح في النهاية مسؤولية جنائية (و). ووقال هذا فإن التقييم النهائي بواسطة المحكمة أو غير هام من جهة التحريو التحقيق التقصيكيو نذاط باعتقديريو فقال أي الجهة المختصة.

50/ قانونا للصحافة المطبوعات الصحفية، مرجع سابق، المادة. (26)

51/ ورد في الفصل السابع المادة (1)- (33)

الجزاءات العقوبات التي يجوز للمجلس أن يقرها على الأشخاص لاعتبارية أو الطبيعية المرخص لها وفقاً لحكام هذا القا نون في حالة مخالفته لأ يمنأحكامها أيأما لجزاءات لآتية :- أ / إلزام الصحافة بالاعتذار أو نشر قرار المجلس بشأن المخالفة ب / الإنذار ج / التأنيب المنشور د / تعليق صدور الصحيفة لمدة لا تتجاوز ثلاثة أيام . كما أجاز المادة (35) للمحكمة المختصة أن تقرر على كل من يخالف أحكام هذا القانون أو اللوائح الصادر تبمو جبه أيأما لجزاءات لآتية: أ / الغر امة التي تحددها المحكمة عند الإدانة ب / إيقاف المطبوعة الصحفية للفترة التي تحددها المحكمة ج / تعليق مزاولة المطابع لعمال الصحافة التكرار المخالفة لمدة التي تحددها المحكمة د / إيقاف رئيس التحرير أو الناشر أو الصحفي المر تكبل للمخالفة لمدة التي تحددها المحكمة هـ / سحب السجل الصحفي أو تج میدهللمدة التي تقدرها المحكمة عند تكرار مخالفة الصحفي.

52/

يخضع الصحفي السوداني لآحكام معد من ألقو انينبجانبقانو نالصحافة المطبوعات الصحفية، و هي قانونا لالعقوبات لالعا م 1991م، وقانونا للمخابر انوا لأمر لوطنيللعام 2010 م، وقانونا للصحة العامة للعام 1976 متعديل 2006 م.

53/ قانونا لالعقوبات السوداني، مرجع سابق، المادة. (159)

تقدير التعويض على أسس مدنية يختلف، لأن المحكمة تنظر للضرر الخاصو العامو لكن في الجنائيتعالج الضرر ال عام بالعقوبة بمنقدر الخاص بالتعويض .

د. ياسين آدم المسؤولية القانونية للعمل الصحفي في السودان ص: 130-182

ولهذا فيالدول التي تعتمد على المسؤولية المدنية في قضايا النشر توجد احكام بمبالغ مالية ضخمة لا توجد في البلدان التي تعتمد على المسؤولية الجنائية.

54/ المرجع السابق نفسه، المادة (66)

55/ قانون العقوبات السوداني، مرجع سابق، المادة (166)

56/ نفس المرجع، المادة (66)

وفقا للمادة (39)

يجب أن تراعى المحكمة عند تعيين العقوبة التعزيرية المناسبة وتقديرها، جميع الظروف والمخفف أو المشدد قوبوجهها صدرجة المسؤولية البواعث على الجريمة وخطورة الفعل وجسامة الضرر وخطور شخصية الجاني ومركزه سوابقها الجنائية وسائر الظروف والتي اكتتفت الواقعة.

57/ قانون العقوبات السوداني، مرجع سابق، المادة (166).